J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 27 (2): 1021 - 1051, 2002

ANALYSIS OF ECONOMIC PERFORMANCE OF THE GROUP OF 15, WITH PARTICULAR REFERENCE TO INTER-TRADE BETWEEN EGYPT AND THE GROUP COUNTRIES.

Ezzat, k.
High Institute for Specific studies in Giza

تحليل الأداء الاقتصادي الكلي لدول مجموعة الـ ١٥ بالتركيز على التجارة البينية بين مصر ودول المجموعة

عزت ملوك قناوي
المعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة

الملخص

استهدف هذا البحث تحليل الأداء الاقتصادي لدول مجموعة ال١٥ بالتركيز على التجارة البينية بين مصر و دول المجموعة مع بيان و توضيح أهم المعوقات و القيود التي تواجه تنمية الصادرات و تحد من توسيع التجارة البينية لدول المجموعة .

و قد تمثلت إشكالية البحث فى التعرف على الأسباب الرئيسية لضعف مساهمة صادرات دول المجموعة فى التجارة العالمية و كذلك بيان أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض و ضآلة حجم التجارة البينية لدول المجموعة رغم ما تتمتع به من مقومات بالمقارنة بباقي التكتلات الاقتصادية الأخرى.

وقد أظهرت نتائج الدراسة مجموعة من الحقائق تتمثل فى الآتى:-

١- أن صادرات مصر لدول المجموعة بلغت قيمتها ٢١٥,١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨ وهي تمثل ١,٦% من صادرات مصر الإجمالية التي بلغت ١٢٢٧٧,١ مليون جنيه فى نفس العام ، وتعتبر هذه النسبة محدودة وضئيلة للغاية . في حين بلغت واردات مصر من دول المجموعة ٣٩٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٨ وهي تمثل حوالي ٨.٨% من إجمالي الواردات المصرية التي بلغت قيمتها ٤٤٢٦٨ مليون جنيه فى نفس العام ، وهذا يعني أن العجز في الميزان التجاري ليس في صالح مصر ، سواء على مستوى المجموعة كلها أو على مستوى كل دولة على حده باستثناء بعض الدول مثل الجزائر . وقد تمثلت الصادرات المصرية لدول المجموعة بالترتيب في الجزائر ٢٥% ، الهند ٢٢,٢% ، سيريلانكا ١٣,١% ، ماليزيا ١٣,٤% ، البرازيل ١١% .

٢- أما واردات مصر من دول المجموعة فقد تمثلت في الدول الآتية بالترتيب : البرازيل ٢٣,١% ، ماليزيا ٢١% ، الأرجنتين ٢٠,٧% ، الهند ١٦% ، إندونيسيا ٨.٨% وتمثل هذه الدول حوالي ٩٠% من واردات مصر من دول المجموعة . وتتمثل أهم الواردات المصرية من دول المجموعة في القمح ، الخشب والورق ، والزيوت والدهون النباتية والمنتجات الحديدية ، أي أن السلع الزراعية والسلع الوسيطة ونصف المصنعة تعتبر السمة الغالبة على هيكل الواردات المصرية من دول المجموعة .

٣- بالنسبة لموقف الميزان التجاري المصري تعاني مصر من عجز في الميزان التجاري مع جميع دول المجموعة باستثناء الجزائر ونيجيريا وذلك نتيجة لزيادة الواردات المصرية من دول المجموعة بنسبة كبيرة عن الصادرات إليها ، وقد بلغ إجمالي العجز مع دول المجموعة حوالي ٣٠٤٦ مليون جنيه عام ١٩٩٧ ، في حين بلغ إجمالي الفائض حوالي ٢٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة المذكورة .

٤- بالنسبة للتبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة تعتبر الهند والبرازيل وماليزيا والجزائر والأرجنتين وإندونيسيا من أهم الشركاء التجاريين لمصر بين دول المجموعة ، وقد سجل التبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة عجزا مقداره حوالي ١.١ مليار دولار عام ١٩٩٩ ، وهذا يعني تركيز تجارة مصر مع عدد محدود من دول المجموعة سواء من ناحية الصادرات أو الواردات .

و قد أوصت الدراسة فى ضوء النتائج السابقة على ضرورة العمل على تشجيع الصادرات المصرية لـــدول المجموعة وبخاصة الدول التي لا تحظى بالقدر الكافي من المعاملات التجارية مع مصر وهي غالبيـــة دول المجموعة و كذلك العمل على خفض الواردات المصرية من دول المجموعة التي تعاني مصر من عجز فـــي الميزان التجاري معها والعمل على زيادة الصادرات المصرية إلي باقي دول المجموعة التي تكاد تنعدم معـــها المعاملات التجارية .

المقدمة

لقد شهد العالم في الأونة الأخيرة مزيداً من درجات التشابك والترابط الاقتصادي والاعتماد المتبادل بيـــن الدول والكيانات الاقتصادية العملاقة ، مما شكل أساساً راسخاً لتكوين شبكة العولمـــة الاقتصاديـــة وتعميـــق ظاهرة التدويل الاقتصادي من خلال استحداث أنماط ونظم إنتاجية وخدمية متطـــورة مـــن الناحيـــة الفنيـــة والتكنولوجية . ونتيجة لزيادة تحكم الكيانات الاقتصادية الجديدة في مقدرات الاقتصاد العالمي وتزايـــد حـــدة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية أصبحت الدول النامية بصفة عامة ودول مجموعة الـــــ ١٥ بصفـــة خاصة تواجه تحديات متعددة وعليها ضرورة التكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية .

ونظراً لزيادة الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية في غالبية دول العالم والتي تهدف في النهاية إلـــي توسيع الانفتاح على باقي أرجاء العالم مع الاحتفاظ بدرجة انفتاح كبيرة بين أعضاء هذه التكتلات مما ســـاعد ذلك على انخفاض توجه الدول نحو عالمية التجارة ، وقد أدى ذلك إلي زيادة حجم التجارة البينية بين أعضـــاء التكتلات على حساب تجارة الكتلة الاقتصادية الكلية مع العالم الخارجي .

وقد ساهمت الدول النامية في هذه التكتلات الاقتصادية بشكل كبير إلا أن حجم التجارة البينية لها مـــا زال محدوداً ويقتصر على دول محددة من الدول النامية التي تعتبر حديثة التصنيع سواء دول جنوب شرق آســـيا أو البرازيل والمكسيك والأرجنتين وغالبيتها أعضاء في مجموعة الدول الـــ ١٥ وتمثل التجارة البينيـــة لـــها نسبة ضئيلة لا تتعدى ١٠% كما ورد فى تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٩.

وقد استهدفت مصر من خلال مشاركتها في التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية بصفـــة عامـــة ودول مجموعة الـــ ١٥ بصفة خاصة ضرورة العمل على تضافر جهود الدول المتقدمة والنامية لاحتـــواء الآثـــار السلبية نتيجة تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب مما يعرقل الأمل في قيام نظام اقتصادي دولي يحقـــق التوازن والتكافؤ بين اقتصاديات هذه الدول ، بجانب ذلك فإن مصر ترى أنه من الضروري أن يكون للـــدول النامية حق متكافئ في المشاركة في إرساء معايير وضوابط النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

بالإضافة لذلك فإن التحدي الحقيقي لظاهرة التكتلات في العلاقات الاقتصادية الدولية تتمثل في تأثيرهـــا على دور الدولة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لخدمة مصالحها القومية ومفهومها الجديد ليتوائـــم مع معطيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

بجانب ذلك فإن هذه التكتلات الإقليمية والدولية تميزت بأحجامها الكبيرة وتمركزها في الدول المتقدمـــة من الناحية الاقتصادية الكيفية بهدف تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي معتمدة في ذلـــك علـــى القـــوة الاقتصادية بدلاً من القوة السياسية ، على عكس الدول النامية والتي اتخذت من الاعتبارات الكميـــة والقـــوة السياسية طريقاً لها لتشكيل وتكوين تكتلاتها الإقليمية .

ومن أهم وأبرز هذه التكتلات الاقتصادية من الناحية الفعلية الاتحاد الأوربي والنافتا (منطقـــة التجـــارة الحرة لشمال أمريكا) وتجمع دول الأسيان بقيادة اليابان ، حيث تتنافس هذه التكتلات الثلاثة من أجل التوســـع والاستحواذ على النصيب الأكبر من الأسواق الدولية في صورة حرب اقتصادية خفية ، كمـــا تعتـــبر هـــذه التكتلات تحدياً فعلياً للاقتصاد العالمي وبالأخص اقتصاديات الدول النامية نظراً لضعف موقفها فـــي النظـــام الاقتصادي العالمي الجديد وبخاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية وتحديات العولمة الاقتصادية .

٢- هدف البحث :-

يهدف البحث إلي تحليل الأداء الاقتصادي لدول مجموعة الـــ ١٥ بالتركيز على التجـــارة البينيـــة بيـــن مصر ودول المجموعة مع التعرض للمعوقات والقيود التي تواجه تنمية الصادرات وتحد من توسيع التجـــارة البينية لدول المجموعة .

٣- المشكلة البحثية :-

لقد شهد العالم فى الآونة الأخيرة اهتماما بالغا بالتكتلات فى العلاقات الاقتصادية الدولية و الإقليمية ، الأمر الذي ترتب عليه تكوين شبكة العولمة الاقتصادية و تزايد حدة المنافسة فى الأسواق المحلية و الدولية . و على الرغم من مساهمة الدول النامية بصفة عامة و دول مجموعة الـ ١٥ بصفة خاصة فى هذه التكتلات الاقتصادية إلا أن حجم التجارة البينية لهذه الدول مازال محدودا.

وفى ضوء ذلك فإن إشكالية البحث تكمن فى التعرف على أهم الأسباب الرئيسية لضعف مساهمة صادرات دول مجموعة الـ ١٥ في التجارة العالمية ومحدودية وضآلة التجارة البينية بين دول المجموعة رغم ما تتمتع به من مقومات بشرية وطبيعية كبيرة بالمقارنة بباقي التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى .

٤- منهجية الدراسة و مصادر البيانات:-

تعتمد الدراسة فى إطار التحليل المستخدم على المنهج الوصفى التحليلى لظاهرة التكتلات الاقتصادية و ذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية و محاولة تحليلها فى إطار دول مجموعة ال ١٥ . و لتحقيق هذا الغرض البحثى فقد اعتمدت الدراسة على البيانات من واقع البحث المكتبى من المراجع و الكتب و الدوريات العلمية و النشرات و التقارير من الجهات المختلفة المحلية و الأجنبية ذات الارتباط الوثيق بموضوع الدراسة.

٥- إطار الدراسة :-

تشتمل هذه الدراسة على خمسة أجزاء رئيسية ، يتناول الجزء الأول منها مفهوم و أهداف المجموعة ، بينما يتعرض الجزء الثاني منها إلى دراسة و تحليل الأداء الاقتصادي لدول المجموعة باستخدام بعض المؤشرات الاقتصادية ، أما الجزء الثالث و الرابع فيركز الباحث فيهما على تحليل التجارة البينية بين مصر و دول المجموعة مستخدما أسلوب التحليل الجزئي مع دراسة أهم القيود و المعوقات التى تؤثر على كفاءة التجارة البينية لدول المجموعة ، و فى النهاية يتعرض البحث لأهم النتائج و التوصيات فى ضوء المشاكل المطروحة فى إطار البحث .

الجزء الأول : مفهوم وأهداف مجموعة الـ ١٥ والمشروعات الاقتصادية التي تتبناها

أولاً : تطور مفهوم وأهداف مجموعة الـ١٥ :

تعتبر مجموعة الـ١٥ نوع من التجمعات الإقليمية الاقتصادية وقد تكونت في البداية من خمسة عشر دولة للتعاون والتشاور الاقتصادي بين الجنوب والجنوب ، وقد جاء تكوين هذه المجموعة بناء على اقتراح رئيس تنزانيا عام ١٩٧٤ بشأن إقامة اتحاد تجاري للدول النامية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الحديثة . وقد تم اتخاذ قرار إنشائها خلال الاجتماع الذي تم انعقاده في بلجراد على هامش قمة عدم الانحياز في الخامس من سبتمبر عام ١٩٨٩ لتوسيع نطاق التعاون بين دول الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب بغرض القضاء على الفقر والتخلف الاقتصادي لهذه الدول .

وقد نص قرار تكوينها على عدم اعتبار هذه المجموعة جهازا جديدا للتفاوض ولا تدخلا في إطار دول عدم الانحياز أو مجموعة الـ٧٧ للدول النامية ولكنها أنشئت على أساس إقامة نظام للتعاون والتبادل التجاري لدول المجموعة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي للدول النامية على المستوى الدولي بكفاءة وفعالية عالية .

وتتكون المجموعة في الوقت الحاضر من ١٨ دولة موزعة على ثلاثة قارات هي[١] :

- دول أفريقية : وتشتمل على مصر ، نيجيريا ، السنغال ، الجزائر ، كينيا ، زيمبابوي .
- دول أسيوية : الهند ، ماليزيا ، إندونيسيا ، ايران .
- دول أمريكا اللاتينية : البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين ، شيلي ، فنزويلا ، بيرو ، جاميكا ، سيريلانكا .

ورغم خروج بعض الدول مثل يوغوسلافيا بعد التفكك نتيجة الحروب والصراعات التي أحاطت بها ودخول بعض الدول الأخرى مثل شيلي وإيران وسيريلانكا وكينيا ، إلا أن المجموعة مازالت تحافظ على اسمها الأساسي للدول الخمسة عشر ذوي العضوية الأصلية .

---

[١] وزارة الخارجية المصرية ، الاتفاقيات بين مصر ودول مجموعة الـ ١٥

وقد تبلورت الأهداف الرئيسية لمجموعة الـ١٥ في عدة أهداف من أهمها ما يلي :

١- وضع برنامج عمل للتعاون والتشاور بين دول الجنوب وتوسيع قاعدة هذا البرنامج في إطار الدول النامية .
٢- العمل على استعراض الموقف الاقتصادي العالمي وطبيعة وأوضاع العلاقات الاقتصادية الدولية.
٣- ضرورة العمل على تبادل الخبرات بشأن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، وبخاصة إدارة الدين الخارجي مع الأخذ في الاعتبار الاتفاق على وضع منهج واحد ومحدد للتعامل به في قضية المديونية الخارجية للدول النامية .
٤- ضرورة مناشدة وحث الدول الصناعية المتقدمة على رفع الحواجز الجمركية وحل مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية .
٥- أهمية وضرورة استمرارية الحوار والتعاون والتشاور بين الدول النامية بشأن العديد من القضايا التي تعوق التنمية الاقتصادية لهذه الدول .
٦- تدعيم وإقامة العلاقات المتميزة بين دول الشمال والجنوب في المجالات المختلفة .
٧- ضرورة العمل على إلغاء الدعم الذي تمنحه دول الشمال .
٨- تبني أساليب وسياسات اقتصادية جديدة للتعامل مع الدين الخارجي على المستوى المحلي لكل دولة على حده في إطار منهج مشترك من خلال تبادل الأفكار والخبرات للوصول إلى حلول جذرية لرفع الأعباء التي تثقل كاهل الدول النامية من جراء مشكلة الديون الخارجية .

وفي ضوء تحقيق هذه الأهداف استطاعت دول المجموعة من خلال التعاون والتشاور المستمر فيما بينها التوصل إلى عقد عدة مؤتمرات للقمة على مستوى دول المجموعة بلغ عددها ١٠ مؤتمرات وقد كان آخرها بالقاهرة في يونيو ٢٠٠٠ ، وقد تركزت نتائج غالبية هذه المؤتمرات على دراسة المشاكل الاقتصادية التي تواجه دول المجموعة وبحث مشاكل الديون الخارجية المتفاقمة وكيفية وضع صيغة مشتركة من أجل التوصل إلى حلول بشأنها ، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تيسير التدفقات الاستثمارية والمبادلات التجارية بين دول المجموعة والعمل على توسيع نطاق العضوية بدول المجموعة من أجل توثيق التعاون بين دول الجنوب وتوحيد الرأي في ظل تحديات العولمة الاقتصادية . وقد تمثلت مؤتمرات القمة العشرة للمجموعة في [٢][٢] :

١- القمة الأولى عقدت في يونيو عام ١٩٩٠ في كوالالمبور بماليزيا .
٢- القمة الثانية عقدت في نوفمبر عام ١٩٩١ في كاراكاس بفنزويلا .
٣- القمة الثالثة عقدت في نوفمبر عام ١٩٩٢ في داكار بالسنغال .
٤- القمة الرابعة عقدت في مارس عام ١٩٩٤ في نيودلهي بالهند .
٥- القمة الخامسة عقدت في نوفمبر عام ١٩٩٥ في بيونس بالأرجنتين .
٦- القمة السادسة عقدت في نوفمبر عام ١٩٩٦ في هراري بزيمبابوي .
٧- القمة السابعة عقدت في نوفمبر عام ١٩٩٧ في كوالالمبور بماليزيا .
٨- القمة الثامنة عقدت في مايو عام ١٩٩٨ في القاهرة بمصر .
٩- القمة التاسعة عقدت في فبراير عام ١٩٩٩ في مونتيجو بجاميكا .
١٠- القمة العاشرة عقدت في يونيو عام ٢٠٠٠ في القاهرة بمصر .

ثانياً : أهم المشروعات الاقتصادية التي تبنتها مجموعة الـ ١٥ [٣]:

تبنت مجموعة دول الـ ١٥ منذ قيامها عدداً من المشروعات في مختلف المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعية وذلك في إطار هدفها إلي توسيع قاعدة التعاون بين دول الجنوب من خلال مشروعات محددة بلغ عددها ٩ مشروعات في مجال اتفاقات الدفع والتجارة والاستثمار والإنتاج الغذائي والتخطيط السكاني والنباتات الطبية والعطرية والطاقة الشمسية .

وتعد مصر هي المنسق العام لمشروعين من مشروعات المجموعة هما مشروع الغاز والبتروكيماويات ومشروع الطاقة الجديدة والمتجددة كما تعد المنسق الإقليمي لمشروع بنك النباتات الطبية والعطرية .

---

[٢] وزارة الخارجية المصرية ، مرجع سبق ذكره
[٣] الهيئة العامة للاستعلامات ، مجموعة الـ١٥ ، ص ٨ - ١٠

كما انضمت مصر إلي عدد من المشروعات وهي مشروع تطبيقات الطاقة الشمسية ومشروع مركز الجنوب للمعلومات حول التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ومشروع مراكز التعليم المتميزة ومشروع منتدى الأعمال والاستثمار والذي يعتبر مظلة للتفاعل بين القطاع الخاص والعام في دول المجموعة .

وقد تركزت مشروعات دول المجموعة في الآتي :

المشروع الأول : يعرف باسم "الآليتان الماليتان الثنائية والمتعددة الأطراف" واقترحته ماليزيا في كوالالمبور ١٩٩٠ بهدف تنمية ودفع التجارة البينية بين دول الجنوب ويتضمن في جزئه الأول "اتفاق الدفع الثنائي" وقد وقعته ماليزيا مع ١٣ دولة حتى الآن من بينها دول ليست أعضاء (موزمبيق – بتسوانا – رومانيا – السودان – فيدجي) في مجموعة الـ ١٥ . أما الجزء الثاني وهو "اتفاق الدفع متعدد الأطراف" فهو يهدف إلي إنشاء مشروع شبه إقليمي للدفع متعدد الأطراف يضم عدداً من الدول من مختلف مناطق الجنوب .

المشروع الثاني : هو "مركز المعلومات والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا" وقد أنشأته مجموعة الـ ١٥ بناء على مبادرة ماليزيا وقد قررت مصر الانضمام إليه وكان قد سبقها كل من الجزائر والهند وجامايكا وماليزيا والسنغال وفنزويلا وزيمبابوي .

المشروع الثالث : وهو إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي لمجموعة الـ ١٥ ويهدف إلي تنسيق مجهودات رجال الأعمال بدول المجموعة وهو يضم حالياً عدد كبير من كبار المستثمرين ورجال الأعمال .

المشروع الرابع : تقدمت به الهند في مجال تطبيقات الطاقة الشمسية وهو يقوم على أساس إنشاء أحد مراكز الأبحاث في كل دولة كنقطة وطنية لتجميع وتوزيع المعلومات حول برامجها في مجال الطاقة الشمسية لبقية دول المجموعة .

المشروع الخامس : تقدمت به الهند أيضاً لإنشاء بنك جينات للنباتات الطبية والعطرية .

المشروع السادس : تقدمت به إندونيسيا للتعاون في مجال الإنتاج الغذائي ويتضمن برنامجاً لتدريب المزارعين الأفارقة بالاشتراك مع منظمة الفاو للأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامجاً ثابتاً لتدريب الفنيين في مجال زيادة الإنتاج الغذائي مدته ثلاث سنوات .

هذا ومن ناحية أخرى ونظراً للخبرة المصرية في مجال إدارة الدين الخارجي فقد تم إنشاء "وحدة متابعة وإدارة الدين" بالتعاون الفني مع عدد من الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية ، يشارك في أعمالها كل من الحكومة والبنك المركزي المصري وعدد من التكتلات الاقتصادية الداخلية الهامة ويمكن للدول الأعضاء الاستفادة من خبرات هذه الوحدات للمساعدة في إدارة الدين الخارجي لها .

الجزء الثاني : تحليل الأداء الاقتصادي الكلي لدول مجموعة الـ ١٥

أولاً : تحليل المؤشرات الاقتصادية لدول المجموعة :

لتحليل الأداء الاقتصادي الكلي لدول المجموعة يقتضي الأمر تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول والتي قد تختلف من دولة لأخرى طبقاً للنظام الاقتصادي السائد بها وطبيعة المشاكل الاقتصادية التي تواجها . ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم دول المجموعة طبقاً لمستويات الدخول إلى مجموعتين[٤] :

– اقتصاديات متوسطة الدخل وتشمل الدول الآتية : المكسيك والأرجنتين وماليزيا والبرازيل وشيلي ومصر وإندونيسيا والجزائر وجامايكا وبيرو وفنزويلا وإيران .

– اقتصاديات منخفضة الدخل وتشمل باقي دول المجموعة وهي الهند والسنغال وكينيا وزيمبابوي ونيجيريا وسيريلانكا .

ويوضح الجدول رقم (١) في ملحق الدراسة ، عدد السكان ، والمساحة الكلية لدول المجموعة بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج ونصيب الفرد من الناتج سنوياً ونسبة التضخم في دول المجموعة .

حيث يتضح من الجدول أن أجمالي عدد سكان دول المجموعة يبلغ حوالي ١٨٠٠ مليون نسمة بنسبة ٣١% من إجمالي عدد السكان على المستوى العالمي ، حيث تمثل الدول الآسيوية الغالبية العظمى من عدد السكان وبخاصة في الهند وإندونيسيا وماليزيا وسيريلانكا ويبلغ عدد السكان في هذه الدول حوالي ١١٦١ مليون نسمة بنسبة ٦٦,٣ % من إجمالي سكان دول المجموعة . كما تبلغ المساحة الكلية لدول المجموعة حوالي ٢٠,٨ مليون كم٢ وهي تمثل نسبة ١٥,٤ % من إجمالي المساحة الكلية للعالم .

---

[٤] صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية والنقدية ، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٨ .

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة فقد بلغ حوالي ٢.٢ تر يليون دولار بنسبة ٧,٩% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام ١٩٩٦ ثم ارتفع ليصل إلى ٢,٦ تريليون دولار عام ١٩٩٧ أي بزيادة قدرها ١٨% ، وترجع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية والتي اتجهت للتصنيع حديثاً مما أحدث تغيراً هيكلياً في البنيان الاقتصادي لهذه الدول .

وقد بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي لدول المجموعة حوالي ٦,٣% سنوياً وقد جاءت ماليزيا في المركز الأول من حيث ارتفاع معدل النمو والذي بلغ فيها حوالي ٨,٧% تليها إندونيسيا بنسبة ٧,٦% ثم شيلي بنسبة ٧,٣ ، أي أن الدول الآسيوية حققت معدلات نمو مرتفعة تليها دول أمريكا اللاتينية وتأتي في المرتبة الأخيرة الدول الأفريقية والتي تعاني من مشاكل اقتصادية تعوق النمو الاقتصادي بها.

وقد انعكست معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة على متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج سنوياً والذي بلغ حوالي ٤٥٧٤ دولار كمتوسط سنوي لدول المجموعة ، حيث يختلف هذا المتوسط من دولة لأخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي لكل دولة ومدى تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة ، ومن هنا نجد أن دول أمريكا اللاتينية تعتبر من أغنى دول المجموعة ، حيث تحقق الأرجنتين أعلى متوسط في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ حوالي ٨٠٣٠ دولار ، في حين تحقق جامايكا أقل متوسط في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ حوالي ١٥١٠ دولار .

أما بالنسبة للدول الأعضاء من القارة الآسيوية فتأتي في المرتبة الثانية حيث تحقق ماليزيا أعلى متوسط في نصيب الفرد من الناتج المحلي ويبلغ ٣٨٩٠ دولار ، في حين تحقق الهند أقل متوسط ويبلغ ٣٤٠ دولار . أما الدول الأفريقية فتحتل المرتبة الثالثة حيث تحقق الجزائر أعلى متوسط ويبلغ ١٦٠٠ دولار ، في حين تحقق نيجيريا أقل متوسط ويبلغ ٢٦٠ دولار .

بجانب ذلك فإن دول المجموعة تعاني من معدلات تضخم مرتفعة ، حيث بلغ متوسط معدل التضخم بها حوالي ٢٠,٥% ، حيث تبلغ نسبة التضخم السنوي في بيرو الحد الأعلى وتمثل ٦٢,٤% وتليها نيجيريا بنسبة ٤٧,١% ، في حين تمثل نسبة التضخم في ماليزيا الحد الأدنى وتبلغ ٣,٩% ، وتعتبر معدلات التضخم والبطالة والمديونية المرتفعة بالإضافة إلى التفاوت الكبير بين الدخول والطبقات الاجتماعية من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها غالبية دول المجموعة .

كما يوضح الجدول رقم (٢) في ملحق الدراسة نسبة الاستثمار المحلي والادخار المحلي للناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى صافي التدفقات من رأس المال الخاص لدول المجموعة ونسبة القيمة المضافة للقطاعات الثلاثة الزراعة والصناعة والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي. حيث يتبين من الجدول أن نسبة الاستثمار المحلى فى ماليزيا و أندونيسيا و الجزائر قد بلغت معدلات مرتفعة عام ١٩٩٧ حيث وصلت الى ٤١% ، ٣٨% ، ٣٢% على الترتيب، فى الوقت الذى تزيد فيه نسبة الادخار المحلى بهذه الدول قياسا الى ناتجها المحلى الاجمالى لتصل الى ٣٧% ، ٣٦% ، ٢٩% على الترتيب. و هذا ما يؤكد قدرة بعض دول المجموعة على الاستفادة من توجيه المدخرات المحلية لحفز و تشجيع الاستثمار المحلى مع تهيئة المناخ المناسب للعمل على جذب المزيد من الاستثمارات . الأمر الذى ترتب عليه زيادة تدفقات رأس المال الخاص لدول المجموعة فى نفس العام بقيمة بلغت ما يقرب من ٧٦ مليار دولار حيث جاءت البرازيل فى المرتبة الأولى ثم المكسيك فى المرتبة الثانية و بعد ذلك ماليزيا و إندونيسيا .

كما تشير الإحصاءات و فقا لتقرير التنمية فى العالم لعامى ١٩٩٧ و ١٩٩٩ إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة الـ ١٥ بإجمالي حوالي ٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ وهي تمثل حوالي ١٣,٨% من إجمالي التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ١٩٩٨ ، وقد بلغت جملتها في بداية التسعينات حوالي ١٧,٥ مليار دولار ، بما يؤكد على أن هناك تحسن في أداء المناخ الاستثماري لدول المجموعة .

ونتيجة لتكامل واندماج الدول النامية بصفة عامة ودول المجموعة بصفة خاصة في النظام المالي العالمي ، فقد تزايدت التدفقات الرأسمالية الخاصة لهذه الدول ، حيث بلغت جملة صافي المتدفقات الرأسمالية الخاصة لهذه الدول باستثناء الدول حديثة التصنيع في آسيا وفقا لتقارير البنك الدولى عامى ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ حوالي ١٥٠ مليار دولار سنوياً خلال الفترة من ٩٣-١٩٩٥ وزادت لتصل إلي ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٦ ، وقد ازدادت هذه التدفقات الرأسمالية بالنسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وبخاصة دول المجموعة خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٦ بنسبة ٣,٣% .

ومن الجدير بالذكر أن غالبية هذه التدفقات الرأسمالية كانت حتى نهاية الثمانينات في شكل قروض بنكية ، ولكن مع بداية التسعينات تغير اتجاهها في صورة الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية .

وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة من ٢٠% إلي ٥١% عام ١٩٩٧ [٥].

وقد اتجهت معظم هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي الدول ذات السوق الناشئة والتي تمر بنمو اقتصادي سريع نسبياً وتشمل هذه الدول الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي ، الهند ، إندونيسيا ، ماليزيا ، المكسيك ، بيرو ، فنزويلا (أنظر جدول رقم ٢) ، هذا بالإضافة إلي أن النمو الاقتصادي السريع لهذه الدول يترتب عليه جذب الاستثمارات الأجنبية ولكن هذا الاستثمار الأجنبي لا يساهم في دفع عجلة النمو إلا في فترات لاحقة بعد التأكد من قدرة الاقتصاد على النمو بالقوة الذاتية [٦] .

كما أن حشد المدخرات الوطنية وزيادة معدلات الادخار المحلي يساعد على جذب وتدفق رأس المال الأجنبي ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أن غالبية تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي تركزت في بعض دول المجموعة وبخاصة الأرجنتين ، شيلي ، البرازيل ، جنوب شرق آسيا وهي الدول التي تحقق معدلات مرتفعة في الادخار المحلي والنمو الاقتصادي [٧] ، (أنظر جدول رقم ١ ، ٢) ، هذا بالإضافة إلي ذلك فإن من العناصر الحاكمة والتي ساعدت على تدفق وجذب الاستثمارات الأجنبية تحسن الأداء الاقتصادي في العديد من الدول النامية وبخاصة دول مجموعة الـ ١٥ [٨].

ومع حدوث الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وكذلك الأزمة المالية الاقتصادية في البرازيل عام ١٩٩٨ ، فإن النتيجة التي أسفرت عنها هذه الأزمات أدت إلي هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية من هذه الدول ، حيث بلغت رؤوس الأموال التي خرجت من البرازيل حوالي ٣٠ مليار دولار ، وكذلك انخفاض المعاملات في البورصة البرازيلية بنسبة ٥٠٥ % كنتيجة لهذه الأزمة [٩] .

أما بخصوص القيمة المضافة ونسبتها للناتج المحلي فإنه نظراً لاختلاف اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ودول المجموعة بصفة خاصة عن مثيلتها في الدول المتقدمة فيما يختص بسوق العمل فإن الاقتصاديات المتقدمة تتوافر فيها أسواق عمالة مرنة وآليات تكيف فعالة يمكن من خلالها نقل الإنتاج من الصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة المنخفضة إلي القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة .

ونتيجة للتقدم الفني والتكنولوجي في الدول الصناعية المتقدمة والذي صاحبه تغيرات نسبية منخفضة في التشغيل والأجور بسبب تقدم الأنشطة الإنتاجية فإن عملية النمو الاقتصادي لها تضمنت انتقالاً نسبياً للموارد والناتج من القطاع الزراعي إلي الصناعات التحويلية كثيفة العمالة غير الماهرة إلي الصناعات التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة .

أما بالنسبة للوضع في الدول النامية ومنها دول المجموعة فقد حدث تحولاً في القطاعات الإنتاجية لسوق العمل حيث تمركزت العمالة الماهرة في قطاع التجارة والعمالة غير الماهرة في قطاع الخدمات والنقل والتشييد [١٠] (أنظر جدول رقم ٢) ، وهذا ما يفسر الزيادة المؤقتة في البطالة لبعض الدول النامية ومنها دول مجموعة الـ ١٥ ، وبخاصة في ظل ظروف الاندماج في الاقتصاد العالمي وتكيف اقتصاديات هذه الدول مع متطلبات زيادة التكامل في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلي أن الاندماج في هذه الأسواق العالمية سيؤدي إلي نمو الأسواق لبعض منتجات الدول الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلي زيادة معدلات التبادل التجاري بين دول الشمال والجنوب والذي يؤدي بدوره لزيادة الرفاهية بين هذه الدول في ظل الاتجاه لإنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالية [١١].

---

[٥] W.B. World Bank, Global Development Finance 1998

[٦] إبراهيم العيسوي (دكتور) ، التنمية المنشودة لمصر في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٤٣ يوليو ١٩٩٦ ، ص ١١٣ .

[٧] إبراهيم العيسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤ .

[٨] - IMF, Globalization and the opportunities for developing countries, Economic outlook, Washington 1997 P. 78

[٩] تقرير التنمية في العالم ، مرجع سبق ذكره ، راجع أيضاً : الهيئة العامة للاستعلامات ، التجربة الاقتصادية في البرازيل ١٩٩٨ .

[١٠] IMF, Globalization, Op.Cit, P. 79 .

[١١] W B. World Development Report 1995, workers in an integrated world, Washington DC. P. 62

كما يشير الجدول رقم (٣) في ملحق الدراسة إلي إجمالي الديون الخارجية لدول المجموعة ونسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي ، بجانب الاحتياطيات الدولية لدول المجموعة ومعدل تغطية هذه الاحتياطيات للواردات بالإضافة إلي حجم التجارة الخارجية لدول المجموعة .

حيث يتبين من هذا الجدول ان المكسيك و البرازيل تعتبر من أعلى دول المجموعة من حيث الاستدانة الخارجية فقد بلغ إجمالى الدين الخارجى فى المكسيك حوالى ١٦٥٧٤٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، فى حين بلغ إجمالى الدين الخارجى فى البرازيل حوالى ١٥٩١٣٠ مليون دولار فى نفس العام و يرجع ذلك الى زيادة الواردات عن الصادرات فيهما بمعدلات مرتفعة الأمر الذى يترتب عليه ، زيادة العجز فى الميزان التجارى بشكل ملحوظ .

وتعتبر دول أمريكا اللاتينية شيلي ، البرازيل ، والمكسيك وكذلك بعض الدول الأفريقية من أكبر دول المجموعة استدانة من العالم الخارجي مما ترتب عليه معاناة دول المجموعة من عجز في موازين حساباتها الجارية بلغ ٤٤,٨ بليون دولار باستثناء بعض الدول التي حققت فائضا في موازينها مثل فنزويلا ٢٢٠ مليون دولار وكذلك في السنغال ٣٩٧ مليون دولار. وقد بلغت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا أعلى نسبة ١٣٢% تليها جامايكا ١٢٣% ، كينيا ٧٢% والمكسيك ٦٧% ، في حين بلغت أقل نسبة في البرازيل والهند بحوالي ٢٣% .

كما تشير الإحصائيات التى أوردها البنك الدلى لعام ١٩٩٨ إلي أن حجم الديون الخارجية الإجمالية لدول المجموعة [١٣] بلغت حوالي ٧٥٠,٨ بليون دولار وتمثل حوالي ١٨,٢% من الديون العالمية الإجمالية لعام ١٩٩٧ ، وقد بلغت قيمة خدمة الدين لدول المجموعة حوالي ٢١,٥% من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية لها خلال الفترة المذكورة .

أما بالنسبة للاحتياطيات الدولية الإجمالية لدول المجموعة [١٣] فقد بلغت حوالي ٢٠٦,٤ بليون دولار ، وقد احتلت دول أمريكا اللاتينية النسبة العظمى من الاحتياطيات الدولية تليها بعض الأعضاء في المجموعة من الدول الآسيوية ، في حين تأتي القارة الأفريقية في المركز الأخير ، وينطبق ذلك الترتيب أيضا على معدل تغطية الاحتياطات للواردات ، حيث بلغت أعلى فترة للتغطية في شيلي بمعدل ٨,٨ شهور تليها بيرو ٨,٦ شهور ، ثم البرازيل ٧,٩ شهور ، في حين بلغت أقل فترة للتغطية في كينيا بمعدل ١,٢ شهر .

ثانيا : تحليل هيكل التجارة البينية لدول المجموعة :

بلغت جملة التجارة الخارجية لدول المجموعة عام ١٩٩٧ حوالي ٧٩٦ مليار دولار بزيادة قدرها ٨.٨% عن عام ١٩٩٥ ، حيث بلغ إجمالي الصادرات لدول المجموعة ٣٧٤ مليار دولار وإجمالي وارداتها ٤٢٢ مليار دولار ، إلا أن التجارة البينية لدول المجموعة لم تتجاوز ٧١,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٧ مقابل ٦٤ مليار دولار عام ١٩٩٥ أي بنسبة زيادة قدرها ١٢,١% ، وتبلغ نسبة التجارة البينية لدول المجموعة ١٠% من إجمالي التجارة الخارجية لها [١٤] .

بالإضافة لذلك فإن إجمالي التجارة الخارجية لدول المجموعة مع العالم الخارجي بلغت حوالي ٧١٨,٦ مليار دولار أي بنسبة ٧% من إجمالي حجم التجارة العالمية ، وقد بلغت صادراتها للعالم الخارجي حوالي ٣٦١,٤ مليار دولار بنسبة ٧% من إجمالي الصادرات العالمية عام ١٩٩٦ ، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلي ٨% عام ١٩٩٧ (٤١٦ مليار دولار) .

أما بالنسبة لواردات دول المجموعة من العالم الخارجي فقد بلغت ٣٥٧,٢ بليون دولار بنسبة ٦,٨% من إجمالي الواردات العالمية عام ١٩٩٦ ، قم زادت هذه النسبة لتصل إلي ٨% من الواردات العالمية عام ١٩٩٧ (٤٣٠ بليون دولار) [١٥] .

---

[١٢] تقرير التنمية في العالم ، مرجع سبق ذكره

[١٣] The World Bank , world development report press 1998.

[١٤] وزارة المالية ، مصلحة الضرائب العامة ، نشرة مصلحة الضرائب ، العدد ١١ أبريل ١٩٩٨ ص ٦٢

[١٥] The World Bank , world development report 1997

ونظرا للأزمات المالية التي تعرضت لها بعض دول المجموعة في آسيا وأمريكا اللاتينية في نهاية عام ١٩٩٧ فقد ترتب على ذلك انخفاض حجم التبادل التجاري بين دول المجموعة بنسبة ٥٣ % حيث انخفض حجم التبادل التجاري نهاية عام ١٩٩٧ – ١٩٩٩ من ٤٩٨ مليار دولار إلي ٢٣٧ مليار دولار .

وقد جاءت المكسيك في المرتبة الأولى من بين دول المجموعة من حيث الصادرات بنسبة ٢٣,١% من إجمالي صادرات المجموعة تليها ماليزيا بنسبة ١٨,٨% ثم إندونيسيا والبرازيل بنسبة ١١,٥% لكل منهما وبعد ذلك الهند بنسبة ٨,٣% ، في حين ساهمت باقي دول المجموعة بحوالي ٤٥% من إجمالي الصادرات [١٦] .

وتعتبر مساهمة واندماج دول مجموعة الـ١٥ باستثناء دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأسيوية في حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي محدودة وضعيفة نسبيا ، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة المساهمة الأفريقية لبعض دول المجموعة ومنها مصر في التجارة العالمية ، بجانب انخفاض مساهمة الدول المنتجة للبترول لبعض دول المجموعة في إجمالي الصادرات العالمية نتيجة لانخفاض أسعار البترول العالمي منذ منتصف الثمانينات ، وكذلك الحال أيضا المواد الأولية والتي انخفضت أسعارها مما ساهم في تدني مساهمتها في هيكل الصادرات لهذه الدول .

أما الزيادة في صادرات السلع الصناعية لبعض دول المجموعة وبالتحديد أمريكا اللاتينية وبعض دول جنوب شرق آسيا فإنما ترجع إلي اتجاه بعض هذه الدول إلي توسيع وتنويع العلاقات التجارية والتغير الهيكلي في نظم التبادل والتجارة من خلال اتباع سياسات تجارية خارجية بهدف خفض الرسوم الجمركية وغير الجمركية وتحرير نظم التجارة والتبادل والتخلي عن السياسات التجارية الداخلية مثل إجراءات الحماية وإحلال الواردات ، ويبين الجدول رقم (١) معدل نمو الصادرات لبعض دول المجموعة .

جدول رقم (١) : معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي و الادخار و الاستثمار و الصادرات لبعض دول مجموعة الـ١٥ خلال الفترة من(١٩٨٠-١٩٩٩)

الدولة	متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي		متوسط معدل نمو الادخار ١٩٩٥-٨٥	متوسط معدل نمو الاستثمار ١٩٩٥-٨٥	متوسط نمو الصادرات	
	١٩٩٠-٨٠	١٩٩٧-١٩٩٠			١٩٩٥-٨٠	١٩٩٩-١٩٩٥
مصر	٥,٣	٣,٩	٧,٦	١٧,٩	٥,٢	٣,٨
الجزائر	٤,٢	٢,٣	١٤,٣	٢١,٢	٦,٨	٦,٤
شيلي	٤,١	٧,٢	٢٨	٢٦,٨	٧	٨,٦
المكسيك	١.١	١,٨	١٩,١	٢١,٩	٧	٩,٨
إندونيسيا	٦,١	٧,٥	٣٣,٣	٣٢,١	٢,٩	٣,٢

Source : World Development Indicators 2000

وبإلقاء الضوء على بعض دول المجموعة نجد أن متوسط النمو السنوي للصادرات في مصر قد انخفض نسبياً من ٥,٢ % خلال الفترة من (٨٠ – ١٩٩٥) إلي ٣,٨% خلال الفترة من (٩٥ – ١٩٩٩) نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بها ، ونفس الشأن ينطبق على الجزائر والتي انخفض المتوسط فيها من ٦,٨ % إلي ٦,٤ % خلال الفترة المذكورة ، وكذلك بعض الدول الأفريقية الأعضاء بالمجموعة .

وقد يرجع ذلك لتركيز صادرات هذه الدول على المواد الأولية والتي تتجه أسعارها للانخفاض لتعرضها للتقلبات العالمية ، بجانب ضعف البنية الاقتصادية لهذه الدول الأفريقية وبخاصة في ظل ظروف التحول إلي اقتصاد السوق وصعوبة استفادتها من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية حيث زادت بها مشاكل التضخم والبطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وبعض المشاكل الاجتماعية الأخرى وكذلك ضعف البنية الأساسية والتدهور البيئي[١٧].

أما معدل النمو السنوي للصادرات في بعض دول أمريكا اللاتينية فقد تزايد في شيلي من ٧% خلال الثمانينات إلي ٨,٦% خلال فترة التسعينات وكذلك الوضع في المكسيك حيث ارتفع المعدل من ٧% إلي ٩,٨% خلال الفترة المذكورة ، ورغم تحقيق المكسيك ارتفاع في معدل نمو الصادرات بها نتيجة مساهمة الصادرات الصناعية في هيكل صادراتها ، إلا أنها تعاني من انخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة لارتفاع

---

[١٦] تقرير التنمية في العالم ، مرجع سبق ذكره

[١٧] رمزي زكي (دكتور)، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية ، ١٩٩٣ ، ص ٦٧ .

المديونية الخارجية لها والتي بلغت ١٤٥,٨ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٩٣ – ١٩٩٥ ، كما بلغ إجمالي خدمة الدين خلال هذه الفترة ٢٢ مليون دولار ممثلا حوالي ٢٩% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة [١٨] .

بالإضافة لذلك فإن بعض الدول الآسيوية الأعضاء في مجموعة الـ١٥ قد حققت معدلات نمو سنوية مرتفعة في الصادرات على سبيل المثال إندونيسيا حيث ارتفع معدل النمو في صادراتها من ٢,٩% خلال الفترة من ٨٠ – ١٩٩٥ إلي ٣,٢% خلال الفترة من ١٩٩٥ – ١٩٩٩ ثم اتجه للانخفاض بعد الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا والتي كان لها أثراً سلبياً واضحاً على تراجع معدل التبادل التجاري لهذه الدول .

بجانب ذلك أيضاً فإن عوائد ومكاسب الصادرات لبعض دول المجموعة قد انخفضت عقب حدوث الأزمة المالية الآسيوية وذلك لتشابه منتجات هذه الدول وبخاصة سلعة البترول والمواد الخام الأولية والتي تمثل نسبة كبيرة في هيكل صادرات هذه الدول مما يجعلها عرضة للتقلبات في أسعارها .

ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلي الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على حجم الصادرات البترولية لدول المجموعة بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة ، حيث أنه من المتوقع ألا يترتب على إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية في إطار الاتفاقية أية آثار على حجم الصادرات من سلعة البترول وذلك لعدم تضمن الاتفاقية أي ترتيبات بشأن البترول باعتباره سلعة إستراتيجية تدخل في إنتاج كل السلع الأخرى ونظراً لأن أسعار النفط ومنتجاته تخضع لقوى العرض والطلب في الأسواق العالمية مما يجعلها عرضه للتقلب والتذبذب طبقاً لحركة التبادل التجاري الدولي على هذه السلعة [١٩] .

ومع حدوث الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ انخفضت مكاسب الصادرات لبعض دول المجموعة نتيجة لانخفاض تدفق صادرات هذه الدول إلي جنوب شرق آسيا ، بجانب الانخفاض في أسعار هذه السلع (البترول والمواد الخام) حسب الحالة الاقتصادية والتي تتسم بالكساد عقب حدوث الأزمة المالية ، ويوضح الجدول رقم (٢) الانخفاض في مكاسب الصادرات لبعض دول مجموعة الـ١٥ .

جدول رقم (٢) : انخفاض مكاسب صادرات دول مجموعة الـ١٥ عام ١٩٩٨

الدولة	السلعة	نسبة الانخفاض في مكاسب الصادرات	نسبة الانخفاض في مكاسب الصادرات إلي إجمالي الناتج المحلي
مصر	البترول	٥,٩	١,٢
الجزائر	البترول	١٢,٤	٣,١
شيلي	النحاس	٩.٩	٢,٦
المكسيك	البترول	٢,٧	٦,٨
إندونيسيا	البترول	٣,٢	٠,٨
نيجيريا	البترول	٢٤,٣	٣,٩

Source : U.N. UNCTAD, Trade and Development Report 1999

---

[١٨] Donald, J, Robbins, Evidence on Trade and Wages in the Developing World, OECD Development Technical paper No. 119, December 1996, P. 90

[١٩] فخري الفقي (دكتور) ، منظمة التجارة العالمية ، النتائج والانعكاسات على التجارة السلعية العالمية مع التطبيق على مصر ، مجلة مصر المعاصرة العددان ٤٤١ – ٤٤٢ يناير – إبريل ١٩٩٦ .

حيث يوضح الجدول انخفاض مكاسب صادرات بعض دول المجموعة عقب الأزمة مثل مصر بنسبة ٥,٩ % وهو ما يعادل ١,٢% من إجمالي الناتج المحلي بها ، وكذلك الحال في نيجيريا حيث انخفضت مكاسب صادراتها بنسبة ٢٤,٣% أي ما يعادل ٣,٩% من الناتج المحلي لها ، وكذلك الحال بالنسبة لباقي دول المجموعة بالجدول .

كما يوضح الجدول (٣) حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الضريبة على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال كنسبة من إجمالي الضرائب لبعض دول المجموعة.

جدول رقم (٣) : حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب ونسبة الاستثمار الخاص إلي إجمالي الناتج المحلي لبعض دول مجموعة الـ ١٥ من عام ٨٠-١٩٩٩

الدولة	حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي		معدل الضرائب على مكاسب رأس المال %	نسبة الاستثمار الخاص إلي إجمالي الناتج المحلي		نسبة الاستثمار الخاص إلي إجمالي الاستثمار المحلي	
	١٩٨٠	١٩٩٩		١٩٨٠	١٩٩٩	١٩٨٠	١٩٩٩
مصر	١٦	١٠	٤٠	٣٠,١	٥٩,١	٣٠,١	٥٩,١
الجزائر	١٨	١٦	٤٥	٦٨	٦٨	٤٤,٠	٥٧,٨
شيلي	١٢	٩	٢٠	٧١	٦٥	٧٢,٢	٨٠,٠
المكسيك	١٤	٩	٤٥	٦٥	٦٦	٥٧,٠	٧٩,١
إندونيسيا	١١	٧	٦٠	٥١	٦٣	٧٢,٣	٦٠,٥

Source: World Bank, World Development Report 2000

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن هناك اتجاها عاما في بعض دول المجموعة لخفض حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب ومكسب رأس المال كنسبة من إجمالي الضرائب ، وينعكس هذا الانخفاض في ارتفاع مساهمة الاستثمار الخاص في إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٩ ، وكذلك الحال بالنسبة إلي الاستثمار الخاص لإجمالي الاستثمار المحلي حيث وصل إلي معدلات مرتفعة وبخاصة في دول أمريكا اللاتينية (شيلي ، المكسيك) ، وهذا ما يعكس مساهمة الاستثمار الخاص بشكل مرتفع في بعض دول المجموعة ذات معدلات النمو الاقتصادي المرتفع والتي ترتفع فيها مساهمة السلع الصناعية ذات الميزة النسبية في صادراتها على عكس بعض الدول الأخرى للمجموعة ومنها مصر والجزائر والتي تعتمد في صادراتها على عدد محدود من السلع الأولية [٢٠] .

ويمكن تلخيص أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول المجموعة والتي تعوق تحقيق معدلات نمو مرتفعة بها بالإضافة إلي ضعف مساهمتها في التجارة الدولية بما يتناسب مع ما تتمتع به من مقومات طبيعية وبشرية عالية وتتمثل هذه المشاكل في الآتي : انخفاض متوسط دخل الفرد في بعض دول المجموعة مثل نيجيريا وكينيا عن ٣٠٠ دولار سنوياً ، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة مثل بيرو وجاميكا ونيجيريا وزيمبابوي والجزائر والهند ، بجانب تباطو معدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول مثل الجزائر ، زيمبابوي ، نيجيريا وجاميكا والبرازيل ، عدم الاستقرار السياسي والفساد الإداري والبيروقراطي مثل الهند والجزائر ، زيادة المديونية الخارجية مثل المكسيك والبرازيل وشيلي والأرجنتين ، الزيادة الضخمة في عدد السكان مثل الهند وإندونيسيا والبرازيل ونيجيريا ، هذا بجانب التبعية الاقتصادية لبعض الدول مثل تبعية اقتصاد بيرو للاقتصاد البرازيلي وتأثره بشدة للأزمة المالية الاقتصادية التي مرت بها البرازيل عام ١٩٩٨ .

الجزء الثالث : التجارة البينية بين مصر ودول المجموعة

تساهم مصر بشكل فعال في غالبية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية لما لها من علاقات سياسية واقتصادية جيدة مع معظم دول العالم ، كما تعتبر مصر من الدول الأفريقية التي اندمجت في الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينات وهي فترة ليست بقصيرة بالمقارنة ببقية أعضاء دول المجموعة الأخرى [٢١] .

وتعد مصر من الأسواق الاقتصادية والتجارية سريعة التوسع والنمو بحكم موقعها الجغرافي الفريد وثقلها السياسي المتميز إقليمياً ودولياً ، حيث يزيد تعداد سكانها عن ٦٧ مليون نسمة ويصل الناتج المحلي

---

[٢٠] تقرير التنمية في العالم ، مرجع سبق ذكره .

[٢١] علي لطفي (دكتور) ، رؤوس الأموال العربية وإمكانية قيام تكامل اقتصادي عربي ، المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد ، القاهرة ١٩٧٦ راجع أيضا : علي لطفي ، اقتصاد الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، المؤتمر العلمي العشرين للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد ، القاهرة ١٩٩٧ .

الإجمالي بها إلي ٧٤ مليار دولار ويبلغ معدل النمو الاقتصادي بها حوالي ٦,٨ %عام ٢٠٠٠ ، كما تعتبر من الدول التي ينخفض بها معدل التضخم ٢,٦% ومعدل البطالة ٦,٨% بالمقارنة بأعضاء دول المجموعة .

وتهدف الإستراتيجية المصرية من الناحية الاقتصادية إلي تشجيع المزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بما يكمل المدخرات الوطنية . ومن أهم المؤشرات الإيجابية استقرار المناخ الاقتصادي الكلي وقوة ميزان المدفوعات ونجاح الإصلاحات المالية والتجارية في ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلي المشاركة الإيجابية من القطاع الخاص في الاستثمارات التي تستهدفها خطة التنمية الاقتصادية .

بجانب ذلك فإن مصر تعمل على ضرورة التركيز على التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الدول النامية من خلال توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية بينها وبين هذه التجمعات الإقليمية [٢٢] وبخاصة دول مجموعة الـ١٥ . ولمعرفة مدى عمق ودرجة الارتباط التجاري بين مصر وباقي أعضاء دول المجموعة لابد من عرض تحليلاً جزئياً للعلاقات التجارية بين مصر وهذه الدول على النحو التالي :

أولاً : العلاقات التجارية بين مصر والجزائر :

تعتبر العلاقات التجارية بين مصر والجزائر قوية للغاية وقد تمثلت في عدة اتفاقيات من أهمها :

١- اتفاق إنشاء اللجنة العليا المصرية – الجزائرية المشتركة حيث تم توقيعه في مارس ١٩٨٩ .

٢- اتفاق التجارة بين مصر والجزائر تم توقيعه في أكتوبر ١٩٩١ وهو ينظم علاقات التبادل التجاري بين البلدين.

٣- اتفاقيات أخرى تمثلت في : اتفاق للتعاون الاقتصادي ، اتفاق للتعاون الفني والتكنولوجي ، اتفاق النقل البحري ، اتفاق التعاون في مجال السياحة والصناعات التقليدية ، اتفاقية للنقل البري .

جدول رقم (٤) : حجم التجارة البينية بين مصر والجزائر خلال الفترة من (١٩٩١ – ١٩٩٧) بالمليون جنيه

بيان	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
الصادرات المصرية	٢٣	٩٤,٧	٨٢,٤	١١١,٠٠٠	١٠٦,٤	٥٣,٨	٢٣,٦١٣
الواردات المصرية	١٧,١	١,٢	٠,٢	٢٣,٢	٢٤,١	٧,٢	٧,٥٤٣
حجم التجارة الكلية	٤٠,١	٩٥,٩	٨٢,٦	١٣٤,٢	١٣٠,٥	٦١,٠٠	٣١,١٥٦
الميزان التجاري	+ ٥,٩	+ ٩٣,٥	+ ٨٢,٢	+٨٧,٨	+ ٨٢,٣	+ ٤٦,٦	+ ١٦,٠٧
نسبة تغطية الصادرات للواردات%	١٣٤,٥	٧٨,٩	٤١,٢	٤٧,٨	٤٤,١	٧٤,٧	٣١,٣

المصدر : تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٨

حيث يشير الجدول رقم (٤) أنه على الرغم من انخفاض حجم التجارة بين البلدين إلا أنه يلاحظ تطورها المستمر حتى عام ٩٥ حيث بلغ حجم التجارة البينية عام ٩١ حوالي ٤٠,١ مليون جنيه ارتفع ليصل إلي ١٣٠,٥ مليون جنيه عام ٩٥ في حين انخفض حجم التجارة ليصل إلي ٦١ مليون جنيه عام ١٩٩٦ ، ثم استمر في الانخفاض حتى وصل إلي ٣١,١٥٦ مليون جنيه عام ١٩٩٧ .

ويتضح من تحليل بيانات التجارة البينية بين البلدين أن الميزان التجاري في صالح مصر دائماً حيث ارتفعت الصادرات المصرية للجزائر من ٢٣ مليون جنيه عام ٩١ إلي ١٠٦,٤ مليون جنيه عام ٩٥ في حين تراجعت إلي ٥٣,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٦ ثم انخفض إلي ٢٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٧ .

في حين ارتفعت الواردات من ١٧,١ مليون جنيه عام ٩١ إلي ٢٤,١ مليون جنيه عام ٩٥ ثم تراجعت إلي ٧,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٦ ثم بدأت في الارتفاع بنسبة ضئيلة عام ١٩٩٧ وبلغت ٧,٥ مليون جنيه .

هذا وقد قررت الحكومة الجزائرية وقف الاستيراد من مصر ودول المغرب العربي وذلك بقرار غير معلن حيث أصدرت تعليمات للبنوك التجارية الجزائرية بعدم فتح اعتمادات مستندية للمستوردين الجزائريين من مصر وكذلك عدم السماح للجمارك بدخول أي سلع بدون اعتمادات مستندية لها من خلال البنوك التجارية الجزائرية وهو ما أدى إلي انخفاض قيمة الصادرات المصرية للجزائر خلال عام ١٩٩٦ . وقد

[٢٢] عبد الجابر خلاف ، العلاقات التجارية لمصر والتكتلات الاقتصادية الدولية ، المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد ، القاهرة ١٩٧٦ .

عللت الحكومة الجزائرية هذه الإجراءات بأنها تأتي في محاولة لإيجاد توازن في ميزانها التجاري مع هذه الدول [٢٣] .

وتتمثل الصادرات للجزائر في السلع الغذائية – المنتجات المعدنية – المواد الكيماوية – والمنتجات الخشبية – والقطن والغزول القطنية المخلوطة والأقمشة والملابس الجاهزة والسيراميك والأجهزة الكهربائية والأثاث . وبناء على ذلك يمكن القول بأن الجزائر تحصل على ٢٥% من إجمالي صادرات مصر لدول المجموعة والتي بلغت حوالي ٢١٥,١٢ مليون جنيه عام ١٩٩٨ طبقا لما ورد بتقرير التجارة و التنمية عامى ١٩٩٧ – ١٩٩٩ .

أما الواردات المصرية من الجزائر فتشمل منتجات معدنية وورق مقوى وصحف ومجلات و أجهزة التكييف .

ثانياً : العلاقات التجارية بين مصر والهند [٢٤] :

وقعت مصر مع الهند عدة اتفاقيات تجارية في المجالات المختلفة من أهمها :

١- اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي تم توقيعها في فبراير ١٩٦٩ ، وكان من أهم بنودها تجنب الازدواج الضريبي على الدخل الناتج من الأموال العقارية والأرباح التجارية والصناعية والنقل الجوي والبحري والمشروعات المشتركة وأرباح الأوراق المالية والفوائد والأرباح الرأسمالية والخدمات الاستشارية .

٢- اتفاق للتجارة ، حيث تم توقيعه في أكتوبر ١٩٩٧ ويتم التبادل في إطاره بالعملات الحرة ليحل محل اتفاق التجارة والدفع الذي تم توقيعه عام ١٩٥٣ بالعملات الحسابية .

وقد نص هذا الاتفاق على فتح حسابات خاصة لدى البنك المركزي بكل من الدولتين لتسوية الأرصدة التي نشأت عن اتفاق التجارة والدفع القديم وقد تم تسويتها عام ١٩٦٤ .

٣- اتفاق لإنشاء لجنة مشتركة بين البلدين ، حيث تم توقيعه في سبتمبر ١٩٨٣ وينص على تشجيع التبادل في المنتجات الوطنية وإقامة مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات المشتركة . هذا بجانب اتفاقية أخرى للطيران المدني عام ١٩٦٨ والمعدلة بالاتفاقية الأخرى عام ١٩٩١ .

جدول رقم (٥) : حجم التجارة البينية بين كل من مصر والهند خلال الفترة من (١٩٩١ – ١٩٩٧)

بالمليون دولار

بيان	٩٢/٩١	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
الصادرات المصرية	٢٧,١٠	٦٧,٢٧	٢١٠,٨٠	٦٨,٤٠	٦٥,٣٠
الواردات المصرية	٦٩,٨٥	١٢١,٣٠	١١٠,٦٤	١٥٤,٧٠	١٥٦,١٠
حجم التجارة الكلية	٩٦,٩٥	١٩٠,٥٧	٣٢١,٤٤	٢٢٣,١٠	٢٢١,٤٠
الميزان التجاري	- ٤٢,٧٥	- ٥٤,٠٣	+ ١٠٠,١٦	- ٨٦,٣٠	- ٩٠,٨٠
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	٣٨,٧	٥٥,٤	١٩٠,٥	٤٤,٢	٤١,٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٨

يتضح من الجدول رقم (٥) تباين حجم التجارة بين البلدين وإن كان الميزان التجاري في صالح الهند معظم الفترات.

حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين ١٩٠,٥٧ مليون دولار عام ٩٤/٩٣ وارتفع لتصل إلى ٣٢١,٤٤ مليون دولار عام ٩٥/٩٤ ثم تراجع ليصل الفرق إلى ٢٢١,٤٠ مليون دولار عام ٩٧/٩٦ وباستثناء عام ٩٥/٩٤ الذي كان الميزان التجاري فيه لصالح مصر فإن الميزان التجاري لصالح الهند في باقي الفترات حيث سجل الميزان التجاري لمصر فارقاً قدره ١٠٠,١٦ مليون دولار في عام ٩٥/٩٤ في حين سجل ٨٦,٣٠ ، ٩٠,٨٠ مليون دولار لصالح الهند أعوام ٩٦/٩٥ ، ٩٧/٩٦ . وتحتل الهند المرتبة الثانية بعد

---

[٢٣] بقة الشريف ، المنظمة الدولية للتجارة والاقتصاد الجزائري ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٥٥ – ٤٥٦ يوليو – أكتوبر ١٩٩٩ ص ٣١٠ ، يراجع أيضاً في بيانات الموازين التجارية لدول المجموعة : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتقرير التجارة والتنمية عام ٩٧ – ١٩٩٩ ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

[٢٤] تقرير التنمية في العالم ، مرجع سبق ذكره ، إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، سنوات مختلفة

الجزائر من حيث استيعاب الصادرات المصرية وبلغت حصتها حوالي ٢٢,٢% من إجمالي الصادرات المصرية لدول المجموعة .

وتتمثل الصادرات المصرية للهند في : البقوليات – القطن الخام – الكيماويات غير العضوية – الزيوت العطرية – منتجات البلاستيك – خامات معدنية – مصنوعات معدنية – بترول خام ومنتجاته ومنتجات كيماوية أخرى .

في حين أن الواردات المصرية من الهند تمثلت في : سمسم وبذوره – شاي – بن – توابل – منتجات صيدلانية – كيماويات عضوية وغير عضوية – معدات متنوعة – قطع غيار ووسائل نقل – غزل قطن – مطاط صناعي ومنتجاته . وتأتي الهند في المرتبة الرابعة من حيث الواردات المصرية منها حيث تبلغ حصتها حوالي ١٦% من إجمالي الواردات المصرية من دول المجموعة .

بجانب ذلك فإن عدد المشروعات الاستثمارية الهندية في مصر بلغ حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٦ حسب تقرير الهيئة العامة للاستثمار عام ١٩٩٧ حوالي ٣٢ مشروعاً تكلفتها الاستثمارية ١١٠٧ مليون جنيه ورأسمالها المدفوع حوالي ٤٤٧ مليون جنيه بمساهمات هندية تقدر بـ ٧٦ مليون جنيه بنسبة ١٧% من رأس المال المدفوع ومن أهم هذه المشروعات : أسود الكربون – منظفات صناعية – زيوت عطرية – مواد تعبئة وتغليف – تدريب وخدمات استشارية في مجال الحديد والصلب والفندقة .

ثالثاً : العلاقات التجارية بين مصر وماليزيا [٢٥] :

تميزت العلاقات التجارية بين مصر وماليزيا بعقد العديد من الاتفاقيات التجارية في مختلف المجالات ومنها :

١- اتفاق للتجارة ، وهو اتفاق إطاري يسري لمدة ثلاث سنوات ويتجدد تلقائياً ويقضي بتبادل شرط الدولة الأولى بالرعاية وتبادل التسهيلات لإقامة المعارض وإمكانية تشاور الطرفين حول تذليل العقبات التي تعوق تنفيذه .

٢- مجموعة اتفاقيات أخرى منها اتفاق ضمان وحماية الاستثمار ، اتفاق للنقل الجوي ، اتفاق لتجنب الازدواج الضريبي ، اتفاق تعاون سياحي .

٣- مذكرة تفاهم بين مركز تنمية الصادرات المصرية وهيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية لتبادل المعلومات والفرص التصديرية .

جدول رقم (٦) : حجم التجارة البينية بين مصر وماليزيا خلال الفترة من (١٩٩١ – ١٩٩٧) بالمليون دولار

بيان	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
الصادرات المصرية	٠,٦	٠,٩	٢,١٢	٥,٢٤	١١,٣	٦,٤٥	٥٩,١٤٥
الواردات المصرية	٥٢,٣	١٦٦,٤	١٨٨,٣٢	٢١١	٢٧١,١٢	٢١٩,٥	٧٩٠,٥٤٥
حجم التجارة الكلية	٥٢,٩	١٦٧,٣	١٩٠,٤٤	٢١٦,٢٤	٢٨٢,٤٢	٢٢٥,٩٥	٨٤٩,٦٩٠
الميزان التجاري	-٥١,٧	-١٦٥,٥	-١٨٦,٢	-٢٠٥,٧٦	-٢٦٠,٨٢	-٢١٣,٠٥	-٧٣١,٤
نسبة تغطية الصادرات للواردات%	١.١	٠,٥٤	١.١	٢,٥	٤,٢	٢,٩	٧,٥

المصدر : بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٨

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أنه رغم ارتفاع حجم التجارة البينية بين البلدين إلا أن هناك فارقاً كبيراً في حجم التجارة بينهما حيث سجل الميزان التجاري عجزاً لصالح ماليزيا يقدر عام ٩٣ بحوالي ١٨٦,٢ مليون دولار ارتفع إلي ٢٦٠,٨ مليون دولار عام ٩٥ ثم بلغ عام ٩٦ حوالي ٢١٣.٠٥ مليون دولار ، وزاد في عام ١٩٩٧ ليصل إلي ٧٣١,٤ مليون دولار .

وقد بلغ إجمالي حجم التجارة البينية بين البلدين عام ٩٣ حوالي ١٩٠ مليون دولار ارتفع إلي ٢٨٢,٤ مليون دولار عام ٩٥ ثم بلغ ٢٢٥,٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ تم ارتفع عام ١٩٩٧ إلي ٨٤٩,٦٩ مليون دولار . وتأتي ماليزيا في المرتبة الرابعة من حيث تدفق الصادرات المصرية لها وتبلغ حصتها حوالي ١٣,١% من إجمالي صادرات مصر لدول المجموعة .

وتتمثل الصادرات المصرية لماليزيا في العديد من السلع مثل : الفواكه الطازجة والمجففة والتوابل والغزول والسجاد والموكيت والألومنيوم ومعدات ميكانيكية متخصصة ومعدات اتصالات وأجزاءها وتركيبات إضاءة وكتب ومطبوعات .

---

[٢٥] بنك مصر،النشرة الاقتصادية، الإحصاءات المالية للبنك الدولي لعام ٩٨/٩٩.

أما الواردات المصرية من ماليزيا فتشمل : الخشب – الشاي – الأحذية الرياضية – الملابس الجاهزة – التبغ – الإطارات – الزيوت والشحوم – مطاط – أجهزة تليفزيونية وأجهزة كهربائية وقصدير .

وتحتل ماليزيا المرتبة الثانية من بين دول المجموعة التي تستورد منها مصر وتبلغ الواردات المصرية منها حوالي ٢١% من إجمالي واردات مصر بين دول المجموعة .

رابعاً : العلاقات التجارية بين مصر والبرازيل [٢٦] :

شهدت العلاقات التجارية بين مصر والبرازيل في الأونة الأخيرة تحسناً ملحوظاً ويتضح ذلك من خلال إجمالي حجم التجارة الخارجية بين البلدين كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٧) : حجم التجارة الخارجية بين مصر والبرازيل خلال الفترة من (١٩٩٥-١٩٩٧) بالمليون دولار

بيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات المصرية	٢٧,٢	٢٣,٧٣٢	٤٩,١٤٨
الواردات المصرية	٦٤٥,٣	٩٠٢,١٣٣	٨٧٤,٧٩٩
حجم التجارة الكلية	٦٧٢,٥	٩٢٥,٨٦٥	٩٢٣,٩٤٧
العجز أو الفائض في الميزان التجاري	- ٦١٨,١	٨٧٨,٤٠١	- ٨٢٥,٦٥١
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	٤,٢	٢,٦	٥,٦

المصدر : بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، تقرير التنمية في العالم ، سنوات مختلفة عام ١٩٩٨

حيث يتضح من الجدول رقم (٧) أن هناك زيادة مستمرة في حجم التجارة الكلية بين البلدين ، حيث بلغ حجم التجارة البينية بين مصر والبرازيل عام ١٩٩٥ حوالي ٦٧٢,٥ مليون دولار ثم زادت لتصل إلي ٩٢٣,٩٤٧ مليون دولار عام ١٩٩٧

وقد سجل الميزان التجاري عجزاً مستمراً لصالح البرازيل نتيجة زيادة الواردات المصرية من البرازيل عن الصادرات إليها حيث ارتفعت الواردات المصرية من ٦٤٥,٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلي ٨٧٤,٧٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، أي بنسبة زيادة قدرها ٣٥,٥% خلال الفترة المذكورة . أما الصادرات المصرية للبرازيل فقد زادت من ٢٧,٢ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلي ٤٩,١٤٨ مليون دولار عام ١٩٩٧، أي بنسبة زيادة قدرها ٨٠,٦ % خلال الفترة المذكورة .

وقد تمثلت الصادرات المصرية للبرازيل في القطن والجلود والأحذية والأرز والفحم والبترول . في حين تمثلت الواردات المصرية من البرازيل في الأعلاف واللحوم والدخان والبن والمراوح وغير ذلك من السلع الأخرى .

خامساً : العلاقات التجارية بين مصر والأرجنتين [٢٧] :

تطورت العلاقات التجارية بين مصر والأرجنتين بشكل ملحوظ خلال فترة التسعينات وبخاصة بعد تعاونها مع مصر في إقامة المفاعل النووي المصري عام ١٩٩٧ وهو العام الذي ارتفعت فيه التجارة البينية بين البلدين بشكل كبير كما يتضح من الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨) : حجم التجارة الخارجية بين مصر والأرجنتين خلال الفترة من (١٩٩٥ – ١٩٩٧) المليون دولار

بيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات المصرية	٣,٥٤	٢,٩٨٣	٦,٧١١
الواردات المصرية	٣٩١	٨٠٧,١٣٥	١١٥٣,٩٣٨
حجم التجارة الكلية	٣٩٤,٥٤	٨١٠,١١٨	١١٦٠,٦٤٩
العجز أو الفائض في الميزان التجاري	- ٣٨٧,٤٦	- ٨٠٤,١٥٢	- ١١٤٧,٢٢٧
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	٠,٩٠	٠,٣٦	٠,٥٨

المصدر :بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، تقرير التنمية في العالم ، سنوات مختلفة عام ١٩٩٨

---

[٢٦] النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، الإحصاءات المالية والنقدية للبنك الدولي و صندوق النقد الدولي

[٢٧] بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، تقرير التنمية في العالم لعام١٩٩٨ .

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن حجم التجارة الخارجية بين البلدين في تحسن مستمر ، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة البينية بين مصر والأرجنتين عام ١٩٩٥ حوالي ٣٩٤,٥٤ مليون دولار وزادت لتصل عام ١٩٩٧ إلي حوالي ١١٦٠,٦٤٩ ، أي بنسبة زيادة قدرها حوالي ١٩٤% خلال الفترة المذكورة . وقد زادت قيمة الواردات المصرية من الأرجنتين بشكل كبير حيث بلغت في عام ١٩٩٥ حوالي ٣٩١ مليون دولار وارتفعت إلي ١١٥٣,٩٣٨ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، أي بنسبة زيادة قدرها ١٩٥% ، في حين ارتفعت الصادرات المصرية للأرجنتين من ٣,٥٤ مليون دولار عام ١٩٩٥ لتصل إلي ٦,٧١١ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، أي بنسبة زيادة قدرها ٨٩,٥ % خلال الفترة المذكورة .

ونظراً لزيادة الواردات المصرية من الأرجنتين عن الصادرات المصرية لها ، فقد أدى ذلك إلي تسجيل الميزان التجاري عجزاً مستمراً لصالح الأرجنتين ، حيث زادت قيمة هذا العجز من ٣٨٧,٤٦ مليون دولار عام ١٩٩٥ لتصل إلي ١١٤٧,٢٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ . وفي الوقت نفسه فإن معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية مع الأرجنتين لم يتعدى نسبة ١% ، وهذا يستدعي العمل على زيادة حجم الصادرات المصرية وتذليل العوائق أمامها .

وتتمثل السلع المصرية المصدرة للأرجنتين في غزل القطن والأقمشة والبترول والأدوات المنزلية والمنظفات والصابون ، في حين تتمثل وارداتها من الأرجنتين في القمح واللحوم والأسماك والدخان والزيوت بأنواعها المختلفة .

سادساً : العلاقات التجارية بين مصر وإندونيسيا :

تتمثل الاتفاقات التجارية بين كل من مصر وإندونيسيا في الاتفاقيات الآتية [٢٨] :

١- اتفاق تسوية الديون المستحقة لمصر عن إندونيسيا وتم توقيعه في ديسمبر ١٩٧٤ وتقدر هذه الديون بـ (٤,٣ مليون دولار) وتسدد على ٣٠ قسطاً سنوياً وسداد فوائد على ١٥ قسطاً اعتباراً من عام ١٩٨٥ .

٢- اتفاق للتجارة تم توقيعه في يونيو ١٩٧٧ ويهدف لتشجيع التبادل التجاري واتمام المدفوعات بالعملات الحرة القابلة للتحويل .

٣- اتفاق لإنشاء لجنة مشتركة بين البلدين في عام ١٩٨٦ وتم انعقادها ثلاث دورات أخرها بجاكرتا في يناير ١٩٩٤ وتم في الدورة الأخيرة توقيع اتفاقية لتشجيع وحماية وضمان الاستثمارات .

وفيما يلي بيان بحجم التجارة الخارجية بين مصر وإندونيسيا :

حيث يشير الجدول رقم (٩) على أنه بالرغم من تطور حجم التجارة البينية بين الدولتين على مر الأعوام حيث ارتفعت من ١٥٧,٣ مليون دولار عام ٩١ إلي ١٩٠,٨ مليون دولار عام ٩٦ ثم إلي ٣٣٨,٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلا أنه يلاحظ أن الميزان التجاري يسجل عجزاً للجانب المصري دائماً لصالح الصادرات الإندونيسية حيث سجل العجز التجاري ١٥١,٥ مليون دولار عام ٩١ لصالح إندونيسيا وارتفع العجز ليسجل ١٧١ مليون دولار عام ٩٦ ثم ارتفع إلي ٣١٣,٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ وتتمثل أهم الصادرات المصرية إلي إندونيسيا في التوابل – الألومنيوم – القطن الخام – منتجات كيماوية . في حين تتمثل أهم الواردات المصرية من إندونيسيا في الخشب – الشاي – الأحذية الرياضية – الملابس الجاهزة – التبغ – الإطارات – والزيوت والشحوم .

جدول رقم (٩): حجم التجارة الخارجية بين مصر وإندونيسيا خلال الفترة من (١٩٩١ – ١٩٩٧)

بالمليون دولار أمريكي

بيان	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
الصادرات المصرية	ض٢,٩	١.١	٢,٣	٩,٦	٤,٨	٩.٩	١٢,٤٩٩
الواردات المصرية	١٥٤,٤	١٦٤,١	١٧٥,٢	١٤١,١	١٩٥,١	١٨٠,٩	٣٢٥,٨٨٤
حجم التجارة الكلية	١٥٧,٣	١٦٥,٢	١٧٧,٥	١٥٠,٧	١٩٩,٩	١٩٠,٨	٣٣٨,٣٨٣
الميزان التجاري	-١٥١,٥	-١٦٣	-١٧٢,٩	-١٣١,٥	-١٩٠,٣	-١٧١,٠٠	-٣١٣,٣٨٥
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	١.٩	٠,٦٧	١,٣	٦,٨	٢,٥	٥.٥	٣,٨

المصدر : بنك مصر – النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة

[٢٨] وزارة الخارجية المصرية ، الاتفاقيات بين مصر ودول مجموعة الـ ١٥ ، يراجع أيضا: تقرير التنمية في العالم ، مرجع سبق ذكره

سابعاً : العلاقات التجارية بين مصر وكينيا :

وقعت مصر مع كينيا اتفاقيتان للتجارة هما [٢٩] : اتفاق تجارة بالعملات تم توقيعه في عام ١٩٨٠ ، واتفاق للتعاون الاقتصادي تم توقيعه أيضاً في عام ١٩٨٠ ، وفيما يلي بيان بحجم المعاملات التجارية بين مصر وكينيا :

جدول رقم (١٠) : حجم التجارة الخارجية بين مصر وكينيا خلال الفترة من (١٩٩١ – ١٩٩٧) بالمليون دولار

بيان	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
الصادرات المصرية	٣,٠	٣.٣	٠,٥	١,٢	٧,١	٧,٨	٩,١٧٧
الواردات المصرية	٣٨,٧	٤٢,٥	٥١,٥	٥٠,٥	٥٩	٨٦	٢٥٠,٧٧٢
حجم التجارة الكلية	٤١,٧	٤٥,٨	٥٢	٥١,٧	٦٦,١	٩٣,٨	٢٥٩,٩٤٩
العجز أو الفائض في الميزان التجاري	– ٣٥,٧	– ٣٩,٢	– ٥١	– ٤٩,٣	– ٥١,٩	– ٧٨,٢	-٢٤١,٥٩٥
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	٧.٧	٧.٧	٠,٩٧	٢,٤	١٢	٩	٣,٦

المصدر : بنك مصر– النشرة الاقتصادية ، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٨

ويتضح من الجدول رقم (١٠) انخفاض حجم التجارة بين البلدين على الرغم من ارتفاع معدل نموها من عام لأخر حيث بلغ حجم التجارة عام ١٩٩١ حوالي ٤١,٧ مليون دولار وارتفع عام ٩٣ إلى حوالي ٥٢ مليون دولار ثم ارتفع ليصل إلي ٩٣,٨ مليون دولار عام ٩٦ ثم ارتفع بشكل كبير عام ١٩٩٧ ليصل إلى ٢٥٩,٩ مليون دولار .

كذلك يتضح أن الميزان التجاري في صالح كينيا حيث سجلت الصادرات المصرية إليها ٠,٥ مليون دولار عام ٩٣ مقابل واردات مصرية قدرها ٥١,٥ مليون دولار في نفس العام كذلك بلغت الصادرات المصرية حوالي ٧,٨ مليون دولار عام ٩٦ مقابل واردات مصرية قدرها ٨٦ مليون دولار في ذات العام في حين زادت الصادرات المصرية عام ١٩٩٧ لتصل إلي ٩,١٧٧ مليون دولار مقابل ٢٥٠,٧ مليون دولار قيمة الواردات المصرية من كينيا . وتمثلت الصادرات المصرية في أجهزة كهربائية – أدوية – مصنوعات سكرية – برتقال – صابون – آلات حلاقة . في حين تمثلت الواردات المصرية من كينيا في الشاي – سيزال – خلاصات نباتية للدباغة – جمال حية .

ثامناً : العلاقات التجارية بين مصر والمكسيك :

تتميز مصر بعمق علاقاتها التجارية الواسعة مع المكسيك ، ويتضح ذلك من خلال زيادة الواردات المصرية من المكسيك بالمقارنة بدول المجموعة الأخرى مع انخفاض في الصادرات المصرية إليها [٣٠] . ويوضح الجدول رقم (١١) حجم التجارة البينية بين البلدين .

جدول رقم (١١) : حجم التجارة الخارجية بين مصر والمكسيك خلال الفترة من (١٩٩٥ – ١٩٩٧) بالمليون دولار

بيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات المصرية	٠,٣	٠,٢٩٤	٠,٥٤١
الواردات المصرية	٤٩,٨	٣٩,٩٥٨	٧٦,٢١١
حجم التجارة الكلية	٥٠,١	٤٠,٢٥٢	٧٦,٧٥٢
العجز أو الفائض في الميزان التجاري	– ٤٩,٥	-٣٩,٦٦٤	-٧٥,٦٧٠
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	٠,٦٠	.٠,٧٣	٠,٧٠

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية والنقدية ، سنوات مختلفة

[٢٩] وزارة الخارجية المصرية ، الاتفاقيات بين مصر ودول المجموعة ، مرجع سبق ذكره ، يراجع أيضا : تقرير التنمية في العالم ، مرجع سبق ذكره .

[٣٠] بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، تقرير التنمية في العالم لعام١٩٩٨ .

ويتضح من الجدول رقم (١١) أن حجم التجارة البينية بين مصر والمكسيك قد ارتفع من ٥٠,١ مليون دولار عام ١٩٩٥ ليصل إلي ٧٦,٧٥٢ مليون دولار عام ١٩٩٧ . ورغم هذا الارتفاع في حجم التجارة الخارجية بين البلدين إلا أن الفارق بينهما كبير ، حيث تزيد الواردات المصرية من المكسيك عن الصادرات إليها بفارق كبير ، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق عجزاً في الميزان التجاري لصالح المكسيك والذي ارتفع من ٣٩,٦٦٤ مليون دولار عام ١٩٩٦ ليصل إلي ٧٥,٦٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ . هذا بجانب إلي أن نسبة تغطية الصادرات المصرية للمكسيك بالنسبة لوارداتها منها لن تتعدى ١% خلال فترة التسعينات . الأمر الذي يستدعي تشجيع ودعم وتنشيط الصادرات المصرية لها بكافة الطرق الممكنة .

وقد تمثلت الصادرات المصرية للمكسيك في البذور والزيوت والألومنيوم والمواد الكيماوية وبعض السلع الأخرى ، في حين تمثلت الواردات المصرية من المكسيك في سيارات الركوب والفواكه والحيوانات الحية والأحذية والإكسسوارات وغير ذلك من السلع الأخرى .

تاسعاً : العلاقات التجارية بين مصر وفنزويلا :

يمثل حجم التجارة الخارجية بين مصر وفنزويلا نسبة ضئيلة ، حيث تزيد الواردات المصرية من فنزويلا عن الصادرات إليها ، ويبين الجدول الآتي حجم التجارة البينية بين مصر وفنزويلا حتى عام ١٩٩٧ [٣١] .

حيث يشير الجدول رقم (١٢) إلي أن حجم التجارة البينية بين مصر وفنزويلا قد ارتفع من ٠,٤١٢ مليون دولار عام ١٩٩٥ ليصل إلي ٦,٠٧١ مليون دولار عام ١٩٩٦ ثم حقق طفرة هائلة في عام ١٩٩٧ ليصل إلي ١٥,٦٨٦ مليون دولار . وفي الوقت نفسه يسجل الميزان التجاري عجزاً لصالح فنزويلا بسبب زيادة الواردات المصرية منها عن الصادرات إليها ، حيث بلغت قيمته العجز في الميزان التجاري عام ١٩٩٧ حوالي ١٤,٣٨٦ مليون دولار بالمقارنة بحوالي ٣,٨٥١ مليون دولار عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (١٢) : حجم التجارة الخارجية بين مصر وفنزويلا خلال الفترة من (١٩٩٥ – ١٩٩٧) بالمليون دولار

بيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات المصرية	٠,٢٠٦	١,١١٠	٠,٦٥٠
الواردات المصرية	٠,٢٠٦	٤,٦٩١	١٥,٠٣٦
حجم التجارة الكلية	٠,٤١٢	٦,٠٧١	١٥,٦٨٦
العجز أو الفائض في الميزان التجاري	صفر	٣,٨٥١ –	١٤,٣٨٦ –
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	١٠٠	٢٣,٦	٤,٣

المصدر : بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٨

وتعتبر فنزويلا من أفضل دول المجموعة من ناحية الزيادة المستمرة في فائض الميزان التجاري. وتتمثل الصادرات المصرية لفنزويلا في السلع الآتية الحديد والصلب والقطن والأدوية والمنسوجات وتستورد مصر من فنزويلا الدخان والأسماك والسيارات والأسمنت والإطارات وبعض السلع الغذائية الأخرى .

عاشراً : العلاقات التجارية بين مصر وشيلي :

تعتبر التجارة البينية بين مصر وشيلي محدودة للغاية ولا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي حجم التجارة البينية لدول المجموعة [٣٢] ويتضح ذلك من الجدول التالي :

---

[٣١] تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٨ ، مرجع سبق ذكره

[٣٢] تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٨ ، مرجع سبق ذكره

جدول رقم (١٣) : حجم التجارة الخارجية بين مصر وشيلي خلال الفترة من (١٩٩٥ – ١٩٩٧)

بالمليون دولار

بيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات المصرية	٢,٧	٣,٧٢٩	٠,٦٣٨
الواردات المصرية	٣٣,٧٠	٣٠,٥٣٦	٤٦,٧٣٩
حجم التجارة الكلية	٣٦,٤٥	٣٤,٢٦٥	٤٧,٣٧٧
العجز أو الفائض في الميزان التجاري	٣٠,٩٥-	٢٦,٨٠٧-	٤٦,١٠١-
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	٨	١٢,٢	١,٤

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية لعام ١٩٩٨

يوضح الجدول رقم (١٣) أن حجم التجارة البينية بين مصر وشيلي محدود ومتواضع بالمقارنة ببـاقي دول أمريكا اللاتينية حيث بلغ حجم التجارة البينية ٣٦,٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ وانخفض إلـي ٣٤,٢٦٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ ثم ارتفع إلي ٤٧,٣٧٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، بالإضافة لذلك فـإن الـواردات المصرية من شيلي تزيد عن الصادرات المصرية إليها في غالبية السنوات ، الأمر الذي يترتب عليه عجـز الميزان التجاري لصالح شيلي خلال الفترة المذكورة حيث ارتفعت قيمة العجز من ٣٠,٩٥ مليون دولار عـام ١٩٩٥ إلي ٤٦,١٠١ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، وبلغت نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات مع شيلي ٨ % عام ١٩٩٥ ثم ارتفعت غلي ١٢,٢% عام ١٩٩٦ وانخفضت لتصل إلي ١,٤% عام ١٩٩٧ . وتمثـل الصادرات المصرية إلي شيلي البترول والفحم والغزل والملابس وخيوط النسيج ، في حين تمثـل الـواردات المصرية من شيلي الأعلاف والحبوب والأثاث والبذور النباتية والسلع النحاسية وغير ذلك من السلع الأخرى

إحدى عشر : العلاقات التجارية بين مصر ونيجيريا :

تمثلت العلاقات التجارية بين البلدين في توقيع عدد من الاتفاقيات من أهمها [٣٣] :

توقيع اتفاق للتجارة في عام ١٩٦٨ واتفاق آخر للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني وتـم توقيعـه عـام ١٩٨٢ .

جدول رقم (١٤) : حجم التجارة الخارجية بين مصر ونيجيريا خـلال الفـترة مـن (١٩٩١ – ١٩٩٧)

بالمليون دولار

بيان	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
الصادرات المصرية	١,٩	٩,٥٥٦	٩,٨٦٦	٦,٢٣٠	٥,٢٩٤	٤,٥	٧,٠٧٦
الواردات المصرية	٠,٥٢	٠,٠٣	٠,٠٤١	٠,٠٠٢	٠,٩٦٧	٧,٦	٥,٨١١
حجم التجارة الكلية	٢,٤٢	٩,٥٥٩	٩,٩٠٧	٦,٢٣٢	٦,٢٦١	١٢,١	١٢,٨٨٧
العجز أو الفائض في الميزان التجاري	١,٣٨ +	٩,٥٢٦	٩,٨٢٥	٦,٢٢٨	٤,٣٢٧	٣,١ –	١,٢٦٥
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	٣٦,٥	٣١,٨	٢٤٠,٦	٣١١,٥	٥٤٧	٥٩	١٢١

المصدر : بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٨

يتضح من الجدول رقم (١٤) تدني حجم التجارة بين البلدين كذلك يتضح أن الميزان التجـاري بيـن مصر ونيجيريا ظل لصالح مصر منذ عام ٩١ حتى عام ٩٧ حيث بلغت الصادرات المصرية لنيجيريا عـام ٩١ حوالي ١,٩ مليون جنيه ثم زادت في عام ١٩٩٢ لتصل إلي ٩,٥٥٦ مليون جنيه في حين بلغت عـام ٩٥ حوالي ٥,٢٩٤ مليون جنيه ثم اتجهت للانخفاض منذ عام ١٩٩٦ وبلغـت حوالـي ٤,٥ مليـون دولار ثـم ارتفعت مرة أخرى عام ١٩٩٧ لتصل إلي ٧,٠٧٦ مليون دولار .

في حين بلغت الواردات المصرية من نيجيريا ٠,٠٣ مليون جنيه عام ٩٢ وبلغت حوالي ٠,٩٦٧ مليـون جنيه عام ٩٥ ثم ازدادت منذ عام ١٩٩٦ إلي ٧,٦ مليون دولار واتجهت للانخفاض عام ١٩٩٧ لتصل إلـي ٥,٨١١ مليون دولار كما يتضح أيضا انخفاض معدل نمو الصادرات المصرية لنيجيريا مع ارتفاع معدل نمو الواردات المصرية منها وهذا يدل على أن الميزان التجاري أصبح في صالح نيجيريا لأول مرة عـام ١٩٩٦ منذ عام ١٩٩١ .

---

[٣٣] وزارة الخارجية المصرية ، الاتفاقيات بين مصر ودول مجموعة الـ ١٥ يراجع أيضا : تقرير التنمية في العالم ، مرجـع سـبق ذكره .

ثاني عشر : العلاقات التجارية بين مصر وزيمبابوي :

تمثلت الاتفاقيات التجارية بين مصر وزيمبابوي في اتفاق تعاون بين الغرف التجارية تم توقيعه في عام ١٩٩٤ ثم اتفاق تعاون آخر في مجال النقل الجوي تم توقيعه في نفس العام[٣٤] أما بخصوص التجارة البينية بين البلدين فيوضحها الجدول التالي :

يتضح من خلال الجدول رقم (١٥) محدودية حجم التجارة بين البلدين في حين أن الميزان التجاري بين الدولتين لصالح زيمبابوي دائما وقد بلغ حجم التجارة بين البلدين حوالي ٣٩,٢١٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ لينخفض إلي ٢٢,٦٠٤ مليون جنيه عام ٩٢ وارتفع ليصل إلي ٣٩.٦١٤ مليون جنيه عام ٩٥ ثم تراجع حجم التجارة بينهما ليصل إلي ٢٨,٦ مليون جنيه عام ٩٦ وتراجع مرة أخرى ليصل إلي ٢٧,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٧ وتتمثل أهم الصادرات المصرية في الأدوية – ألواح الفورمايكا – منتجات كيماوية – زيوت معدنية – أوعية زجاجية. في حين تتمثل الواردات المصرية من زيمبابوي في ورق تبغ – مصنوعات سكرية.

جدول رقم (١٥) : حجم التجارة الخارجية بين مصر وزيمبابوي خلال الفترة من (١٩٩١- ١٩٩٧) بالمليون جنيه

بيان	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
الصادرات المصرية	٠,٢١٣	٠,٤٣٤	٠,١١٨	١,٠	٠,٥٨٠	٠,٣	١,٠٩٨
الواردات المصرية	٣٩,٠	٢٢,١٧٠	١١,١٤٦	٣٦,٢٦٤	٣٩,٠٥٤	٢٨,٣	٢٦,٧٢٠
حجم التجارة الكلية	٣٩,٢١٣	٢٢,٦٠٤	٢٦٤,١١	٣٧,٢٦٤	٣٩,٦١٤	٢٨,٦	٢٧,٨١٨
العجز أو الفائض في الميزان التجاري	-٣٨,٧٨٧	-٢١,٧٣٦	-١١,٠٢٨	-٣٥,٢٦٤	-٣٨,٤٧٤	-٢٨	-٢٥,٦٢٢
نسبة تغطية الصادرات للواردات %	٠,٥٤	١,٩	١	٤,١	١,٩	١	٤,١

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، سنوات مختلفة

ثالث عشر : العلاقات التجارية بين مصر والسنغال :

ثالث وقعت مصر مع السنغال في عام ١٩٩٤ اتفاق تجارة بالعملات الحرة [٣٥] ويبين الجدول التالي حجم التجارة بين البلدين .

جدول رقم (١٦) : حجم التجارة الخارجية بين مصر والسنغال خلال الفترة من (١٩٩١ – ١٩٩٧) بالمليون جنيه

بيان	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
الصادرات المصرية	–	٠,٥٨٣	٠,٨٧٧	٠,٤٤٤	١,٤٦٩	١,٩	٢,٤٤٩
الواردات المصرية	٠,١	٠,١	–	٠,٩٦٩	٠,٨٤٧	–	–
حجم التجارة الكلية		٠,٦٨٣	٠,٨٧٧	١,٤١٣	٢,٣١٦	١,٩	٢,٤٤٩
العجز أو الفائض في الميزان التجاري	٠,١	+٠,٤٨٣	+٠,٨٧٧	-٠,٥٢٥	+٠,٦٢٢	+١,٩	+٢,٤٤٩
نسبة تغطية الصادرات للواردات%		٥٨٣	–	٤٥,٨	١٧٣	–	–

المصدر : بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٨

يتضح من خلال الجدول رقم (١٦) تدني حجم التجارة بين البلدين وإن كان الميزان التجاري بين البلدين لصالح مصر.

وقد بلغ حجم التجارة البينية حوالي ٠,٦٨٣ مليون جنيه عام ٩٢ وارتفع ليصل إلي ٢,٣١٦ مليون جنيه عام ٩٥ ثم تراجع حجم التجارة بينهما ليصل إلي ١,٩ مليون جنيه عام ٩٦ ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلي ٢,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٧ .

وتتمثل الصادرات المصرية في أحواض غسيل بورسلين – منسوجات – أعمدة ألومنيوم في حين تتمثل أهم الواردات في جلود البقر .

---

[٣٤] وزارة الخارجية المصرية، مرجع سبق ذكره، ويراجع أيضا: تقرير التنمية في العالم ، سنوات مختلفة.

[٣٥] وزارة الخارجية المصرية ، مرجع سبق ذكره .

رابع عشر : العلاقات التجارية بين مصر وجاميكا :

تعتبر التجارة البينية بين مصر وجاميكا محدودة جداً حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية لجاميكا عام ١٩٩٦ حوالي ٤٤ ألف دولار في حين بلغت قيمة الواردات المصرية منها حوالي ١٨ ألف دولار واستقرت الصادرات المصرية على وضعها الحالي أيضاً في العام التالي وسجلت نفس القيمة المذكورة ، في حين تراجعت الواردات المصرية إلي ١٣ ألف دولار عام ١٩٩٧ ، أي أن حجم التجارة البينية بين مصر وجاميكا انخفض من ٦٢ ألف دولار عام ١٩٩٦ إلي ٥٧ ألف دولار عام ١٩٩٧ وقد سجل الميزان التجاري عجزاً لصالح مصر بلغت قيمته في عام ١٩٩٦ ٢٦ ألف دولار وارتفعت قيمته ليصل إلي ٣١ ألف دولار عام ١٩٩٧ وتمثل الصادرات المصرية لجاميكا البترول والصناعات الخشبية والأرز والأدوية ، في حين تمثل الواردات المصرية الأسمنت ، والكاكاو والأثاث وغير ذلك من السلع [٣٦] .

خامس عشر : العلاقات التجارية بين مصر وسيريلانكا :

لم تشير الإحصاءات المتاحة بوجود تبادل تجاري بين مصر وسيريلانكا إلا في عام ١٩٩٥ ، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة البينية بين البلدين ١٥٢,٢ مليون دولار ، وقد شكلت قيمة الصادرات المصرية حوالي ٦٣ مليون دولار في حين بلغت قيمة وارداتها في نفس العام ٨٩,٢ مليون دولار ، وسجل الميزان التجاري خلال نفس العام عجزاً لصالح سيريلانكا بلغت قيمته حوالي ٢٦,٢ مليون دولار . وقد تمثلت الصادرات المصرية في البترول الخام والمواد الخشبية والبذور النباتية ، في حين تمثلت الواردات المصرية منها في الحرير والشاي الأسود وجوز الهند وغير ذلك من السلع الأخرى [٣٧] .

أما من ناحية العلاقات التجارية بين مصر وبيرو فإن هذه العلاقات يحكمها اتفاق ينص على أن تمنح كلا من الدولتين الدولة الأخرى شرط الدولة الأولى بالرعاية باستثناء المزايا الممنوحة للدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية التي تشترك فيها الدولتان ، بالإضافة إلي اتفاق للتعاون السياحي واتفاق أخر للتعاون الفني والعلمي بين مصر وبيرو [٣٨] .

ويكاد يكون التبادل التجاري بين البلدين منعدماً وينحصر في اتجاه واحد من جانب بيرو إلي مصر حيث استوردت مصر بما قيمته ٧٢٠٠٠ دولار فقط من بيرو عام ١٩٩٦ ، في حين لا توجد أي بيانات إحصائية تشير إلي وجود صادرات مصرية لبيرو .

الجزء الرابع : قيود ومعوقات الصادرات والتجارة البينية لدول المجموعة

تواجه دول مجموعة الـ١٥ مجموعة من القيود والمشاكل الاقتصادية التي تعرقل مسيرتها في طريق التنمية حيث تواجه هذه الدول أعباء اقتصادية بالغة تتمثل في كبر حجم المديونية الخارجية وضعف القاعدة الإنتاجية لها وعدم وجود تنسيق في سياساتها الاقتصادية ، بجانب غياب التوازن القطاعي الإنتاجي وتخلف الفن الإنتاجي وعدم ملاحقته لمسايرة التقدم التكنولوجي على مستوى العالم .

لذلك قد يثور التساؤل عن أسباب ضعف مساهمة صادرات دول المجموعة في التجارة العالمية ، حيث لا يزال إنسياب السلع والخدمات بين هذه الدول ضئيل للغاية بالشكل الذي لا يتناسب مع ما تتمتع به دول المجموعة من مقومات بشرية وطبيعية ، كما تواجه هذه الدول العديد من المعوقات والصعوبات التي تؤثر سلبياً على مستوى كفاءة التجارة البينية لها . وتتمثل أهم هذه المعوقات في كثير من العوامل ، منها القيود الخارجية والسياسات المحلية والقيود الإقليمية والتي نوجزها فيما يلي :

أولاً : القيود الخارجية : وتشتمل على القيود التعريفية وغير التعريفية :

أ – القيود التعريفية : بدون شك أن الدول النامية تمنح نوعان من التفضيلات العامة في ظل القيود المفروضة من مجموعة دول OECD والخاصة بالقيود التعريفية منها ما هو في إطار الاتحاد الأوربي

---

[٣٦] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية عام ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

[٣٧] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية عام ١٩٩٥ .

[٣٨] وزارة الخارجية المصرية ، الاتفاقيات بين مصر ودول مجموعة الـ١٥ .

بمقتضى اتفاقية لومي ومنها ما هو بموجب نظام التفضيلات العامة للدول النامية والدول الأقل نمواً والتي تخضع لتعريفات جمركية منخفضة .

ومع قيام منظمة التجارة العالمية والتي تضمنت في مبادئها تقديم معاملة تفضيلية للدول النامية بهدف فتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجات الدول النامية لزيادة حصيلة الدول النامية من الصرف الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها ، حيث يعتبر هذا المبدأ اعترافاً صريحاً بقصور النظام التجاري الدولي عن الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية للدول النامية التي تنخفض قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وتتطلب فترات سماح كافية للإسراع بعمليات التنمية ، هذا بالإضافة إلي أن اتفاقية تحرير التجارة العالمية قد مثلت قيوداً على مجهودات الدول النامية في سعيها نحو الاستفادة من الفرص التنافسية في التجارة العالمية حيث لم تراعي متطلبات التنمية في الدول النامية وكذلك طبيعة المشاكل التي تواجهها [٣٩] .

علاوة على ذلك فإن التخفيضات الجمركية على المنتجات الصناعية في إطار هذه الاتفاقية لا تشتمل على كافة السلع الصناعية القابلة لفرض الرسوم الجمركية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة ، حيث تم اعتبار حوالي ٢٢% من السع المستوردة الخاضعة للرسوم الجمركية سلعاً حساسة ولها أهمية خاصة وتم استثناءها من أي تخفيضات جمركية مفروضة عليها ، وفي الوقت نفسه فإن هذه السلع ذات أهمية تصديرية للدول النامية مثل الجلود والمطاط والمنسوجات والملابس ، ولكن نسب التخفيض العالية تطبق على السلع ذات التعريفة الجمركية المنخفضة مثل الأخشاب والورق والمعادن والأثاث وغيرها . بجانب ذلك فإن درجة تخفيض التعريفة الجمركية متحيزة لصالح الواردات من الدول المتقدمة عن الواردات من الدول النامية حيث يصل في الأولى إلي ٤٥% ولا يزيد عن ٣٠% في الدول النامية .

وبالرغم من المعاملة التفضيلية لصادرات مجموعة الـ١٥ باعتبارها من الدول النامية ، إلا أن هناك تحفظات معينة تتعلق باتفاقيات التجارة الإقليمية وانتشارها بين مجموعة دول OECD وأهميتها في التجارة العالمية وتأثيرها على صادرات مجموعة الـ١٥ ، وبالمقارنة بالتكتلات الأخرى مثل الاتحاد الأوربي والنافتا (اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا) والايفتا (منظمة التجارة الحرة الأوربية) ، نجد أن التجارة في المنتجات الصناعية في أوربا تمثل حوالي ثلث التجارة العالمية في حين أن جميع اتفاقيات دول OECD تمثل حوالي ٥٠% من التجارة العالمية .

وهذا يعني أن هناك قصوراً واضحاً في التكتلات الإقليمية لدول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية لأن التفضيلات التي تمنحها دول OECD لبعضها البعض قد أثرت على المراكز التنافسية للدول النامية بشكل عام ومجموعة الـ١٥ بشكل خاص مما أدى إلي عدم الاستفادة الكافية من المزايا الممنوحة لها من قبل منظمة التجارة العالمية . كما أن المنتجات التي لم تتضمنها اتفاقية لومي ونظام التفضيلات العامة فتحت المجال للدول النامية لتواجه ضرراً بالغاً من المنافسة المتزايدة ، حيث أن حوالي ٥٠% من قيمة صادرات الدول النامية والتي تخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية لا تقلي أية تفضيلات وهي التي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات هذه الدول مثل الصادرات الزراعية والمواد الغذائية ومنتجات الأحذية والمنسوجات والملابس والتي تواجه منافسة شديدة وضارة نتيجة لارتفاع مستويات الحماية لها في بعض أسواق دول مجموعة OECD [٤٠].

بجانب ما سبق فإن اتفاقيات التجارة الإقليمية لدول OECD تؤثر سلبيا على صادرات الدول النامية بشكل عام ودول مجموعة الـ١٥ بشكل خاص ، لأن صادرات المجموعة تتركز في عدد محدود من المنتجات الزراعية والمواد الخام مما أدى إلي انخفاض صادرات المجموعة بشكل كبير نتيجة المعاملة الخاصة والتمييزية الممنوحة من دول OECD لبعضها البعض .

هذا وتشير بعض الدراسات إلي أن اتفاقيات التجارة الإقليمية والمعاملة الخاصة والتمييزية قد أضرت بالعديد من الدول النامية وبخاصة في أفريقيا نظراً لاقتصاد صادرات هذه الدول على عدد محدود من

---

[٣٩] عزت قناوي ، التجارة الدولية ، المعهد العالي للدراسات النوعية ١٩٩٩ ، ص ١٨٥ .

[٤٠] تمثل التكتلات الاقتصادية الدولية في الوقت الحاضر مجموعة متعددة من أهمها الاتحاد الأوربي، والرابطة الأوربية للتجارة الحرة (الايفتا) واتفاق (النافتا) للتجارة الحرة بأمريكا الشمالية ، والسوق المشتركة بأمريكا اللاتينية ، واتفاقية التجارة التفضيلية لدول إفريقيا الشرقية والجنوبية ، والمنطقة التجارية الحرة بين أستراليا ونيوزيلندا ، والاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا ، ورابطة دول الأسيان ، الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، وتجمع دول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسيا) ، مجموعة الـ١٥ .

المنتجات بالمقارنة بالوضع الذي كان سائداً منذ حوالي ثلاثون عاماً سابقاً [٤١] . وهذا ما يعكس مواجهة الدول النامية للعديد من القيود والإجراءات المقيدة لتدفق التجارة الخارجية نتيجة للنظم المتبعة في الدول المتقدمة .

بالرغم من وجود بعض الترتيبات الثنائية والإقليمية لفتح أسواق الدول الصناعية أمام الدول النامية في مرحلة التحول الاقتصادي مثل تحرير القيود الكمية وتوسيع المنافع الاقتصادية المصاحبة لنظام التفضيلات الممنوحة للدول النامية وبخاصة مجموعة الـ١٥ إلا أن الدول النامية ودول هذه المجموعة مازالت تواجه نوعاً أخر من القيود وهو القيود غير التعريفية ضد صادراتها .

ب – القيود غير التعريفية :

ربما يعود الأداء الضعيف لانخفاض صادرات دول المجموعة بما فيها مصر ليس نتيجة للتعريفات الجمركية المفروضة من الدول الأخرى أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية وبخاصة دول OECD وإنما نتيجة لتأثير أشكال وأساليب الحماية الأخرى غير الجمركية والتي تشمل جملة من الإجراءات الوقائية مثل نظام الحصص وتراخيص الاستيراد التقييدية ورسوم مكافحة الاغراق .

هذا وقد أوضحت الدراسات أن حوالي ١٧% من إجمالي صادرات الدول النامية باستثناء البترول تواجه قيوداً غير تعريفية ، في حين أن حوالي ١٠% من التجارة بين دول OECD خاضعة لهذه القيود. وتختلف هذه القيود حسب مجموعات السلع المختلفة ، حيث تخضع صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس لهذه القيود بنسبة ٥٢,٥% ، ٦٢,٥% على الترتيب ، بينما تصل هذه النسبة بالنسبة لصادرات دول OECD من المنسوجات والملابس إلي ٤.٤% ، ٣,٤% على الترتيب ، وتعتبر اتفاقية الألياف المتعددة ، وحصص المنسوجات الخاصة ، والحصص الثنائية ، وقيود التصدير الاختيارية من أهم أسباب تلك الاختلافات الجوهرية [٤٢] .

بجانب ذلك قد ينعكس هذا النمط من القيود بالنسبة لمنتجات أخرى مثل صادرات الدول النامية من السلع الغذائية والتي تخضع لهذه القيود بنسبة ١٧,١% بينما تخضع صادرات دول OECD لهذه القيود بنسبة ٢٤,٦% وذلك يرجع لطبيعة المنتجات في المناطق الحارة والتي تواجه قيوداً غير تعريفية منخفضة نسبياً . كما أن هذه القيود تختلف من دولة لأخرى ومن قارة لأخرى ومن منتج لأخر .

ثانياً : التأثير السلبي للصدمات الخارجية :

وتنشأ هذه الصدمات الخارجية نتيجة تدهور معدلات التبادل التجاري وانخفاض أسعار السلع والمواد الأولية أو نتيجة لظروف مناخية غير ملائمة مما يؤثر في النهاية سلبياً على معدلات النمو المتواصل لصادرات دول مجموعة الـ١٥ ، حيث أن درجة اعتماد دول المجموعة على الصادرات من المواد الأولية يجعلها شديدة التأثر بالركود العالمي والتقلبات الاقتصادية المفاجئة ليمتد التأثير ليس فقط على الصادرات بل أيضاً على موارد هذه الدول من النقد الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية ومستوى التوظف والبطالة مما يؤدي في النهاية إلي عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي بالشكل الذي تنعكس آثاره السلبية على معدلات الإدخار والاستثمار وبرامج الإنفاق العام في الأنشطة الأساسية .

فبدون شك أن أزمة جنوب شوق آسيا عام ١٩٩٧ والتي تعرضت لها بعض دول مجموعة الـ١٥ وكذلك الأزمة المالية التي تعرضت لها باقي دول المجموعة في أمريكا اللاتينية كان لها بالغ الأثار السلبية على الموازين التجارية لدول المجموعة وعلى مستوى كفاءة حجم التجارة البينية وأسعار السلع الأساسية والأداء الاقتصادي لدول المجموعة ، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ، كما أدت إلي الحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعاقة حركة الاستثمارات لدول المجموعة [٤٣] .

وفي حقيقة الأمر ، فإن التدهور في معدلات التبادل التجاري للدول التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية والسلع الأساسية ومنها بعض دول مجموعة الـ١٥ قد يكون هناك صعوبة في معالجته على المدى

---

[٤١] Ng Francis and Alexander yeats, what Caused Africa`s Marginalization in world Trade ? External Protection or Inappropriate Domestic Policies, W.B, Washington , 1996, P. 28

[٤٢] Alexander Yeats, Azita Amjacdi, Did Domestic Policies Marginalize Africa in International Trade , WB , Washington 1996 , PP. 3-8 .

القصير من خلال تخصيص نسبة من حصيلة الصادرات في أوقات الرواج لتغطية الخسائر في فترات الكساد والتدهور ، وتكمن المشكلة في أن درجة التقلبات في معدلات التبادل التجاري ليست متماثلة نتيجة لزيادة الخسائر عن المكاسب المحققة ، بالإضافة إلي الزيادة النسبية في أسعار السلع الصناعية عن السلع الأساسية والأولية ، وبالتالي فإن الحل لابد وأن يكون على المدى البعيد ويتمثل في ضرورة العمل على تنويع الصادرات وزيادة التجارة البينية الإقليمية ، وتحقيق المزيد من درجات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية بصفة عامة ودول المجموعة بصفة خاصة [٤٣].

ثالثاً : السياسات الاقتصادية المحلية :

قد يرجع الانخفاض في صادرات دول مجموعة الـ١٥ ومنها مصر إلي قيام بعض دول المجموعة بتطبيق سياسات اقتصادية غير ملائمة ، حيث أن السياسات الاقتصادية التي تطبقها الدول تلعب دوراً هاماً في تنمية وتحفيز الصادرات . وهذا لا يعني الاعتماد الكامل على هذه السياسات الاقتصادية وحدها من أجل خلق ميزة تنافسية في صناعات محددة أو الاستمرارية في هذه الصناعات والحفاظ عليها بالمقارنة بالدول الأخرى ، بل يتوقف الأمر على إمكانية ومدى توافر مقومات ومحددات هذه المزايا التنافسية محلياً ، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية المتبعة قد تؤثر من ناحية سلبية على مقومات ومحددات الميزة التنافسية مما يؤدي لعرقلة تنمية الصادرات وإعاقة تطورها بالأسلوب الذي يؤهلها لأن تكون منافسة على المدى البعيد .

وتتضمن السياسات الاقتصادية المحلية التي تعوق الصادرات وتعرقل نموها في دول مجموعة الـ١٥ حزمه من السياسات الفرعية تتمثل في :

أ – السياسة التجارية :

بدون شك إن إصلاح السياسة التجارية في الدول النامية يؤثر بشكل كبير ويساهم بصورة فعالة في الإسراع بعملية التصنيع والنمو ، حيث تلعب الصناعة دوراً هاماً في التحول نحو الأخذ بإستراتيجية تشجيع الصادرات وبإمعان النظر في تجارب الدول التي حققت نجاحاً ملحوظاً في التنمية الاقتصادية عن طريق إستراتيجية دعم الصادرات ، نجد أن هذه الدول تبنت أسلوباً واضحاً للإشراف على تحديد السياسات الضرورية من أجل الوصول إلي منافسة هيكلية ، حيث تم اعتبار هدف المنافسة محوراً مركزياً للسياسات الاقتصادية من خلال عدة أساليب لحماية منتجاتها الوطنية أمام المنتجات الأجنبية شريطة وجود منافسة كاملة وحقيقية في السوق المحلي وعدم وجود تكوينات احتكارية لقياس قدرة وفعالية الأداء الاقتصادي للأنشطة المختلفة ، ثم بعد ذلك العمل على تشجيع الصادرات للأسواق العالمية حيث أن وضع القيود على الواردات والتحيز ضد الصادرات يحد من مساهمة المستثمر الوطني في فرص التصدير ، كما يؤثر سلبياً على قدرة الاقتصاد من تحقيق النمو المتواصل [٤٤] .

وبالتالي فإن القيود التعريفية وغير التعريفية قد تؤدي إلي ارتفاع الأسعار بالنسبة لعوامل الإنتاج وبخاصة في الإنتاج الصناعي مما يؤثر سلبياً على انخفاض القدرة التنافسية لصادرات تلك الدول في الأسواق الدولية . وفي ضوء ذلك فإن إصلاح السياسة التجارية لابد وأن يتضمن ثلاثة محاور تتمثل في [٤٥] :

١- إصلاح التعريفات الجمركية بهدف الحيلولة دون ترك مستويات التعريفة على المنتجات النهائية في مستوياتها الحالية لأن ذلك قد يزيد من الحماية الفعلية حتى في حالة انخفاض مستوى التعريفة الجمركية .

---

[٤٣] الهيئة العامة للاستعلامات ، الأزمة المالية والاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا ، إبريل ١٩٩٨ ، راجع أيضا: نجوى خشبة ، إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية في الدول النامية ، دراسة مرجعية .

[٤٤] Sacks Jeffery and Andrew Werner, " Economic Reform and the Process of Global Integration " Brookings papers on Economic Activity, Washington Brookings Institution , 1995 .

[٤٥] البنك الدولي : تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٧ ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ١٩٨٧ ، ص ١٢٤- ١٢٧

٢- الدعم المباشر للصادرات باعتبار هذا الدعم نوعاً من الإجراءات الانتقائية وليست العامة ويجب أن يكون الدعم مؤقت ومحدد بفترة زمنية مسبقة .

٣- إحلال التعريفة الجمركية محل القيود الكمية لأن التعريفة الجمركية تعتبر أداة سعرية وليست كمية باعتبارها أداة أكثر قدرة تأثيرية عن غيرها من الأدوات الأخرى على عكس أثر التغييرات في الأسعار العالمية على الاقتصاديات المحلية .

والجدير بالذكر أن هناك من الدراسات [٤٦] التي أوضحت أن الدول التي تطبق سياسات تجارية مفتوحة تحقق معدلات نمو أعلى بحوالي ٢,٥% سنوياً بالمقارنة بالدول التي تتبع سياسة تجارية مغلقة قياساً إلي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، كما تستطيع بقدرة فائقة أن تحقق نجاحاً في تحويل الصادرات من السلع الأساسية والمواد الأولية إلي منتجات صناعية . ونظراً لكثرة وتعقيد العوائق التجارية وارتفاع التعريفات الجمركية في كثير من الدول النامية بصفة عامة ومجموعة دول الـ١٥ بصفة خاصة ، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلي انخفاض القدرة التنافسية لصادرات دول المجموعة .

ب – سياسة الاستثمار :

قد يرجع أيضاً الانخفاض في صادرات دول مجموعة الـ١٥ وكذلك تدني حجم التجارة البينية لدول المجموعة إلي عدم توافر المناخ الملائم للاستثمار من ناحية وإلي عدم المقدرة على إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي من ناحية أخرى . حيث أن جذب وتدفق الاستثمارات الأجنبية يتطلب مناخاً مناسباً للاستثمار في ظل توافر الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلي وضوح السياسات الاقتصادية واستقرارها بالشكل الذي يؤدي إلي تحفيز الاستثمار وبخاصة في مجال الصادرات .

هذا بجانب الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري ، حيث يشكل هذا الاستخدام عاملاً حاسماً للتنمية المستمرة ، لذلك فمن الضروري اعتماد سياسة سكانية واضحة وتحسين مستوى الخدمات الصحية ورفع كفاءة العملية التعليمية وبخاصة في مراحله الأولى .

بالإضافة إلي ضرورة استناد سياسة الأجور على عوامل الكفاءة الاقتصادية واعتبارات المنافسة المحلية والدولية ، وكذلك الاهتمام بالبنية الأساسية حيث أن ضعف البنية الأساسية يمثل معوقاً خطيراً أمام الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

بجانب ما سبق فمن الضروري أيضاً تغيير هيكل الحوافز المقدمة لاقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ومجموعة الدول الـ١٥ بصفة خاصة وذلك من خلال توجيه عوامل الإنتاج المتاحة تجاه قطاعات معينة وبخاصة تجاه سياسة التجارة الخارجية لدول المجموعة لزيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وبصفة خاصة قطاع الصناعة من أجل التوجه للتصدير وزيادة قدرة المنافسة عالمياً .

وإذا كانت الصناعة وتحديث عمليات التصنيع تساهم بشكل فعال في نمو إجمالي الصادرات لبعض دول مجموعة الـ١٥ وتساعد على رفع مستوى كفاءة التجارة البينية بين الدول الأعضاء فعلى هذه الدول ضرورة العمل على التوسع في الإنتاج وتنويعه من خلال استغلال ما هو متاح لها من موارد طبيعية وبشرية من أجل زيادة الإنتاجية والناتج من المنتجات التقليدية حتى تساهم بنصيب فعال في السوق العالمية في ضوء الاتجاه إلي تنويع منتجاتها الأولية نحو التصنيع بشكل أكثر ديناميكية[٤٧].

ولتحقيق ذلك لابد من الاعتماد على التغيير التكنولوجي الذي يؤدي إلي خلق طاقات إنتاجية إضافية ويتطلب استثمارات جديدة لتحقيق عملية النمو المتواصل لدول المجموعة بما يؤدي إلي زيادة الصادرات والاستثمارات والادخار ، وبالتالي تكون النتيجة في النهاية إحداث تغييرات هيكلية في أنماط الإنتاج والصادرات مثلما حدث في اقتصاديات النمو الأسيوية .

وفي نهاية المطاف فإن تهيئة المناخ الاستثماري المناسب يؤهل الاستثمارات الأجنبية والوطنية على خلق طاقات إنتاجية جديدة في المجال التصديري ، وبالتالي فإن زيادة القدرة التنافسية لصادرات دول مجموعة الـ١٥ يتطلب ضرورة العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية وخلق بيئة تنافسية في ضوء تنوع

---

(٤٦) Sacks Jeffery, Andrew Werner, Op. Cit, P.P. 31-35

(٤٧) L.Darga, A Comparative Analysis of the Accumelation Process and Capital Mobilization in Mauritius, Tanzania and Zimbabwe, Paper Prepared for an UNCTAD Projects on African Development in a Comparative perspective, Geneva 1998, P. 14

وزيادة الصادرات من خلال منح العديد من الحوافز للقطاع التصديري بصفة خاصة وباقي القطاعات الاقتصادية القومية بصفة عامة [٤٨] .

رابعاً : القيود والمعوقات التي تواجه صادرات مصر إلي دول مجموعة الـ١٥ :

بجانب ما سبق من العوامل والمعوقات التي تعرقل صادرات دول المجموعة للعالم الخارجي وكذلك فيما بين الدول أعضاء المجموعة ، فإن هناك بعض المعوقات التي تعتري طريق الصادرات المصرية لدول المجموعة ومنها :

- زيادة درجات التشابه والتماثل بين الهياكل الإنتاجية لمصر وبعض دول المجموعة مما يؤدي إلي انخفاض حجم التبادل التجاري نتيجة عدم تخصص الدولة في منتج معين ذو ميزة نسبية تميزه عن المنتجات الأخرى وبالتالي أدى ذلك لتقليص حجم التجارة البينية لدول المجموعة .
- ارتفاع أسعار بعض السلع المصرية المصدرة وعدم قدرتها على منافسة منتجات دول شرق آسيا أو دول أمريكا اللاتينية سواء من ناحية السعر أو الجودة .
- الآثار السلبية التي تمخضت عن الأزمة المالية في جنوب شرق أسيا والتي أثرت بشكل كبير على صادرات وواردات دول المجموعة ومنها مصر والتي قد تستمر آثارها فترة طويلة .
- قيام بعض دول المجموعة باتخاذ إجراءات مشددة على الواردات من السلع الزراعية في إطار القيود غير التعريفية التي تتبناها بعض دول المجموعة وضرورة الحصول على تصاريح بالتصدير لأسواق دول المجموعة مما يستلزم وقتاً طويلاً .
- ارتفاع أسعار النولون البحري بين مصر ودول المجموعة في آسيا وأمريكا اللاتينية وذلك نتيجة لعدم توافر خطوط ملاحية بشكل منتظم بين مصر وغالبية دول المجموعة.
- عدم توافر المعلومات الكافية بين مصدري ومستوردي دول المجموعة عن الإنتاج المصري وجودته وذلك بسبب عدم الرغبة من جانب المصدر المصري في التعامل مع أسواق بعض دول المجموعة وبخاصة في دول أمريكا اللاتينية ودول آسيا أو المشاركة في المعارض التي تقام على أراضي هذه الدول نظراً للتباعد الجغرافي في المسافات بين مصر وهذه الدول .
- ضعف الجهود المصرية التسويقية لفتح مكاتب وأسواق تنشيط للصادرات المصرية في هذه الدول بجانب عدم وجود ممثلين تجاريين لمصر بهذه الدول.
- الترتيبات والاتفاقيات الثنائية ووجود علاقات تجارية تفضيلية بين بعض الدول الأفريقية ودول جنوب أفريقيا وضعف المشاركة المصرية في الأسواق الأفريقية بجانب ارتفاع تكاليف النقل الجوي والبحري بين مصر وأفريقيا أدى إلي عرقلة الصادرات لهذه الدول .
- تغلب الطابع البيروقراطي والإجراءات الروتينية المعقدة على أسواق بعض دول المجموعة مما أدى إلي قيام المصدريين المصريين بالبحث عن أسواق أخرى تتسم بالمرونة وعدم التعقيدات الإدارية .
- عدم مسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة في عمليات إنتاج السلع المصرية وافتقار الكثير من هذه المنتجات من حيث النوعية للمواصفات القياسية ومعايير الجودة الشاملة أدى إلي إضعاف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .
- توجيه الصادرات والواردات المصرية لبعض الدول العربية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، حيث نجد الجزائر تعد من أفضل دول مجموعة الـ١٥ من حيث المعاملات التجارية مع مصر ، لذلك فإنه من الضروري العمل على تنشيط الصادرات المصرية إليها وزيادة درجات التعاون الاستثماري والاقتصادي والمشروعات المشتركة معها وضرورة الاهتمام بأسواقها .

---

[٤٨] Thomas Vinod and John Nash, Best Practices in Trade Policy Reform, Oxford UNI . Press. N.Y.

النتائج

من خلال دراسة العلاقات التجارية والتجارة البينية بين مصر ودول المجموعة يمكن تحديد النتائج الآتية

٥- بالنسبة لصادرات مصر لدول المجموعة بلغت قيمتها ٢١٥,١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨ وهي تمثل ١,٦% من صادرات مصر الإجمالية التي بلغت ١٢٢٧٧,١ مليون جنيه فى نفس العام ، وتعتبر هذه النسبة محدودة وضئيلة للغاية . في حين بلغت واردات مصر من دول المجموعة ٣٩٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٨ وهي تمثل حوالي ٨.٨% من إجمالي الواردات المصرية التي بلغت قيمتها ٤٤٢٦٨ مليون جنيه فى نفس العام ، وهذا يعني أن العجز في الميزان التجاري ليس في صالح مصر ، سواء على مستوى المجموعة كلها أو على مستوى كل دولة على حده باستثناء بعض الدول مثل الجزائر . وقد تمثلت الصادرات المصرية لدول المجموعة بالترتيب في الجزائر ٢٥% ، الهند ٢٢,٢% ، سيريلانكا ١٣,١% ، ماليزيا ١٣,٤% ، البرازيل ١١% .

٦- السمة الغالبة على هيكل صادرات مصر لدول المجموعة هي المواد الخام والسلع نصف المصنعة ونظراً لعدم وجود سلع تامة الصنع في هيكل الصادرات المصرية فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلي انخفاض قيمة الصادرات المصرية لدول المجموعة .

٧- بالنسبة لواردات مصر من دول المجموعة فقد تمثلت في الدول الآتية بالترتيب : البرازيل ٢٣,١% ، ماليزيا ٢١% ، الأرجنتين ٢٠,٧% ، الهند ١٦% ، إندونيسيا ٨.٨% وتمثل هذه الدول حوالي ٩٠% من واردات مصر من دول المجموعة . وتتمثل أهم الواردات المصرية من دول المجموعة في القمح ، الخشب والورق ، والزيوت والدهون النباتية والمنتجات الحديدية ، أي أن السلع الزراعية والسلع الوسيطة ونصف المصنعة تعتبر السمة الغالبة على هيكل الواردات المصرية من دول المجموعة .

٨- بالنسبة لموقف الميزان التجاري المصري تعاني مصر من عجز في الميزان التجاري مع جميع دول المجموعة باستثناء الجزائر ونيجيريا وذلك نتيجة لزيادة الواردات المصرية من دول المجموعة بنسبة كبيرة عن الصادرات إليها ، وقد بلغ إجمالي العجز مع دول المجموعة حوالي ٣٠٤٦ مليون جنيه عام ١٩٩٧ ، في حين بلغ إجمالي الفائض حوالي ٢٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة المذكورة .

٩- بالنسبة للتبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة تعتبر الهند والبرازيل وماليزيا والجزائر والأرجنتين وإندونيسيا من أهم الشركاء التجاريين لمصر بين دول المجموعة ، وقد سجل التبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة عجزاً مقداره حوالي ١.١ مليار دولار عام ١٩٩٩ ، وهذا يعني تركيز تجارة مصر مع عدد محدود من دول المجموعة سواء من ناحية الصادرات أو الواردات .

ونتيجة للأزمات المالية والاقتصادية التي تعرضت لها دول المجموعة في آسيا وأمريكا اللاتينية منذ ١٩٩٧ ، فقد ترتب عليها انخفاض حجم التبادل التجاري خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى نهاية عام ١٩٩٨ من ٤٤٨ مليار دولار إلي ٢٣٧ مليار دولار بنسبة ٥٣ % .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مساهمة مصر في التجارة الخارجية لدول المجموعة مازالت محدودة للغاية ، وهذا ما يؤكد ضرورة العمل على تشجيع الصادرات المصرية لدول المجموعة وبخاصة الدول التي لا تحظى بالقدر الكافي من المعاملات التجارية مع مصر وهي غالبية دول المجموعة والتي يمكن من خلال التوصيات الآتية دعم وتنشيط التبادل التجاري معها :

- ضرورة العمل على خفض الواردات المصرية من دول المجموعة التي تعاني مصر من عجز في الميزان التجاري معها والعمل على زيادة الصادرات المصرية إلي باقي دول المجموعة التي تكاد تنعدم معها المعاملات التجارية .
- العمل على تشجيع دول المجموعة على زيادة استثماراتها في مصر من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية على غرار ما هو متبع مع الهند وماليزيا ومصر .
- إمكانية التعاون الاقتصادي وعقد الاتفاقيات التجارية ومنح التسهيلات من أجل العمل على زيادة الصادرات المصرية لدول المجموعة من خلال الاتفاقيات المشتركة التي تم التصديق عليها في اجتماعات القمة للمجموعة .

- الاستفادة من الخبرات والمهارات المتوافرة لدى بعض دول المجموعة في المجالات الاقتصادية المختلفة وبخاصة الدول التي حققت طفرات اقتصادية هائلة في آسيا مثل ماليزيا وإندونيسيا .
- التنسيق والتعاون بين الغرف التجارية لدول المجموعة من أجل دعم سبل التعاون وتنشيط العلاقات التجارية وزيادة حجم التجارة البينية بين دول المجموعة .
- ضرورة تركيز دول المجموعة على المشروعات المشتركة وبخاصة التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية محتملة في ظل تحديات العولمة الاقتصادية .
- العمل على اتخاذ دول المجموعة مواقف موحدة في كافة المحافل والمنظمات والتكتلات الاقتصادية وبخاصة منظمة التجارة العالمية من أجل توحيد الرأي في المفاوضات التجارية فيما يتعلق بتحرير التجارة وإزالة القيود التي تعوق تدفقها وحرية حركتها .

ملاحق الدراسة

جدول رقم (١) : عدد السكان ، المساحة الكلية ، والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم لدول مجموعة الـ١٥ عام ١٩٩٧

الدولة / المؤشرات الاقتصادية	عدد السكان بالمليون نسمة	المساحة بالألف كم٢	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار	معدل نمو الناتج %	نصيب الفرد من الناتج سنوياً بالدولار	نسبة التضخم سنوياً %
نيجيريا	١١١,٣	٩٢٤	٢٦٨١٧	١,٦	٢٦٠	٤٧,١
كينيا	٢٦,٧	٥٨٠	٩٠٩٥	١,٤	٢٨٠	١٨,٥
زيمبابوي	١١	٣٩١	٦٥٢٢	١	٥٤٠	٢٧,٦
السنغال	٨,٥	١٩٧	٤٨٦٧	١,٩	٦٠٠	٧,٦
الجزائر	٢٨	٢٣٨٢	٤١٤٣٥	٠,١	١٦٠٠	٢٥,٨
الهند	٩٢٩,٤	٣٢٨٨	٣٢٤,١	٤,٦	٣٤٠	١٠,١
إندونيسيا	١٩٣,٣	١٩٠٥	١٩٨,١	٧,٦	٩٨٠	٧,٦
ماليزيا	٢٠,١	٣٣٠	٨٥,٣	٨,٧	٣٨٩٠	٣,٩
جاميكا	٢,٥	١١	٤٤٠٦	٢,٩	١٥١٠	٣٨,٥
بيرو	٢٣,٨	١٢٨٥	٥٧,٤	٥,٣	٢٣١٠	٦٢,٤
فنزويلا	٢١,٧	٩١٢	٧٥,٠٢	٢,٤	٣٠٢٠	٣٨,٤
المكسيك	٩١,٨	١٩٥٨	٢٥٠٠٣٨	١.١	٣٣٢٠	١٥,٥
البرازيل	١٥٩,٢	٨٥١٢	٦٨٨٠٨٥	٢,٧	٣٦٤٠	١٠
شيلي	١٤,٢	٧٥٧	٦٧٢٩٧	٧,٣	٤١٦٠	١٤,٧
الأرجنتين	٣٤,٧	٢٧٦٧	٢٨١٠٦٠	٥,٧	٨٠٣٠	٢٠,٥

المصدر : تقرير التنمية للبنك الدولي عام ١٩٩٨

جدول رقم (٢) : الاستثمار والادخار المحلي وصافى تدفقات رأس المال الخاص والقيمة المضافة لدول مجموعة الـ ١٥ عام ١٩٩٧

الدولة / المؤشرات الاقتصادية	الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج %	الادخار المحلي كنسبة من الناتج %	صافي تدفقات رأس المال الخاص بالمليون دولار	القيمة المضافة لقطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي%	القيمة المضافة لقطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي %	القيمة المضافة لقطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي %
نيجيريا	١٨	٢٠	٤٥٣	٢٨	٥٣	١٨
كينيا	١٩	١٣	- ٤٢	٢٩	١٧	٥٤
زيمبابوي	٢٢	١٧	٩٩	١٥	٣٦	٤٨
السنغال	١٦	١٠	- ٢٤	٢٠	١٨	٦٢
الجزائر	٣٢	٢٩	١٢٩	١٣	٤٧	٤١
الهند	٢٥	٢٢	٣٥٩٢	٢٩	٢٩	٤١
إندونيسيا	٣٨	٣٦	١١٦٤٨	١٧	٤٢	٤١
ماليزيا	٤١	٣٧	١١٩٢٤	١٣	٤٣	٤٤
جاميكا	١٧	١٠	١٨٨	٩	٣٨	٥٣
بيرو	١٧	١١	٣٥٣٢	٧	٣٨	٥٥
فنزويلا	١٦	٢١	٨٤٨	٥	٣٨	٥٦
المكسيك	١٥	١٩	١٣٠٦٨	٨	٢٦	٦٧
البرازيل	٢٢	٢١	١٩٠٩٧	١٤	٣٧	٤٩
شيلي	٢٧	٢٩	٤٢٣٠	١٣	٢٨	٤٦
الأرجنتين	١٨	١٨	٧٢٠٤	٦	٣١	٦٣

المصدر : تقرير التنمية للبنك الدولي عام ١٩٩٨

جدول رقم (٣) : الديون الخارجية والاحتياطيات الدولية وحجم التجارة الخارجية لدول مجموعة الـ ١٥ عام ١٩٩٧

الدولة / المؤشرات الاقتصادية	إجمالي الدين الخارجي بالمليون دولار	الدين الخارجي كنسبة من الناتج %	الاحتياطيات الدولية بالمليون دولار	معدل تغطية الاحتياطيات للواردات (بالشهر)	قيمة الصادرات من السلع والخدمات بالمليون دولار	قيمة الواردات من السلع والخدمات بالمليون دولار	إجمالي التجارة الخارجية بالمليون دولار
نيجيريا	٣٥٠٠٥	١٣٢	١٧٠٩	١,٥	٩٨٧٩	٥٠٤٢٧	٦٠٣٠٦
كينيا	٧٣٨١	٧٢	٣٨٤	١,٢	٢٩٧٤	٣٨٧٤	٦٨٤٨
زيمبابوي	٤٨٨٥	٦٥	٨٨٨	١,٦	٢٣٧٢	٢٨٣٦	٥٢٠٨
السنغال	٣٨٤٥	٥٤	٢٨٣	١,٩	١٨٩٨	١٥٠١	٣٣٩٩
الجزائر	٣٢٦١٠	٦٤	٤١٦٤	٥	١٠٩٥٤	١٢٥١٢	٢٣٤٦٦
الهند	٣١٩٤٤	٢٣	٢٢٨٦٥	٥,٢	٤١٣٢١,٦	٥٤٢١٩,٧	٩٥٥٤١,٣
إندونيسيا	١٠٧,٨٥	٥٤	١٤٣٢٩	٣	٥٢٤٣٥	٦٠٦٨٢	١١٣١١٧
ماليزيا	٣٤٠,٣٥	٣٩	٢٤٠٦٩٩	٣,٢	٨٤٣٢٥	٩٢٤٢٣	١٧٦٧٤٨
جاميكا	٤٢٧٠	١٢٣	٦٨١	٢	٣٣٢٧	٤١٠٧	٧٤٣٤
بيرو	٣٠١٢٢	٥٢	٨٦٥٣	٨,٦	٧٣٨٢	١٢٠٩٧	١٩٤٧٩
فنزويلا	٣٥٨٤٢	٤٧	١٠٧١٥	٦,٣	٢٢٤٦	٣٠٢٦,٢	٤٢٧٢,٢
المكسيك	١٦٥٧٤٣	٦٧	١٧٠٤٦	٢,١	٩٣٥٢,٩	٩٨١٤,٥	١٩١٦٧,٤
البرازيل	١٥٩١٣٠	٢٣	٥١٤٧٧	٧,٩	٥٦٠٩٨	٧٧٨٥٥	١٣٣٩٥٣
شيلي	٢٥٥٦٢	٤١	١٤٨٦٠	٨,٨	٢٠٠١٤	٣٠٢١٤	٤٠٢٢٨
الأرجنتين	٨٩٧٤٧	٣١	١٥٩٧٩	٦,٢	٢٨٠٥٢	٣٠٨٧٤	٥٨٩٢٦

المصدر : تقرير التنمية للبنك الدولي عام ١٩٩٨

المراجع

١- سعيد النجار : اتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية ، الكويت ١٩٩٥ .

٢- حمدي عبد العظيم : إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، المؤتمر العلمي العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٩٧ .

٣- أحمد سعيد دويدار : التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، كتاب الأهرام الاقتصادي ١٩٩٧ .
٤- حسن إبراهيم : مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية ، ندوة مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ٤ نوفمبر ١٩٩٧ .
٥- عبد الرحمن السحيباني : تحرير التبادل التجاري العربي ، الندوة العربية للتجارة والاستثمار ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٩٧ .

مراجع بالإنجليزية :

1- African Development Bank, African Development Report, 1998, 1999.
2- World Development Indicators, world Bank 1998 .
3- UNCTAD, Trade and Development Report 1999 .

ANALYSIS OF ECONOMIC PERFORMANCE OF THE GROUP OF 15, WITH PARTICULAR REFERENCE TO INTER-TRADE BETWEEN EGYPT AND THE GROUP COUNTRIES.

Ezzat, k.
High Institute for Specific studies in Giza

ABSTRACT

The world community has witnessed a great interest in the phenomenon of blocks in international and regional economic relations. This led to the formation of the network of economic globalization and the increase of competition in local and international markets.
In spite of the contribution of the developing countries in general, and the Group of 15 in particular, in their economic blocks, the volume of inter-trade among such countries is still limited.

The research objective is to analyze the general economic performance of the Group of 15, with particular reference to inter-trade between Egypt and the Group. It also investigates the limitations and obstacles facing export development and limiting expansion of inter-trade among the Group countries.

The problem of the research relates to reasons of limited contribution of the Group exports to international trade, and limitations of its inter-trade in spite of availability of natural and human resources.

The results of this study was:

1) Egyptian Export to the groups of 15 was in 1998, 215 million 12 thousand Egyptian le. That is to say that the 1.6% of the total of the Egyptian export. This percentage is considered very limited.
2) Egyptian export from the Groups of 15 was in the same year 3900 million Egyptian le. That is to say that the 8,8% of the total of the Egyptian import.. Which means that the deficit in the trade balance is not in sight of Egypt, whether on the group level only or on the local country level. With exception of some countries such as Algeria . The Egyptian export to the country group was represent in Algeria with 25%, India 22%, Sri Lanka 13, 1%, Malaysia 13,4% and Brazilian 11% .

3) The Egyptian imports from the country groups was represented in Brazilian with 23,1%, Malaysia 21%, Argentina 20,7%, India 16% , Indonesia 8,8%. This state represented 90% from all the Egyptian imports from the country group.

4) The recommendation of this study was important enough to encouraged the Egyptian export to the country of groups with different elements; such as support of the exchange trade, between the country groups.

The research is divided into five sections: -

The first section deals with the concept and objective of the Group, in addition to major economic projects adopted.

The second section presents an analysis of economic performance for most of the Group countries using famous economic indicators.

In the third section, an analysis of the inter-trade between Egypt and the concerned countries is presented.

Section four deals with limitations and obstacles that limit the efficiency of inter-trade of the Group.

The last section presents the Conclusions and Recommendations of the research.